جامعة الشرق الأوسط
MIDDLE EAST UNIVERSITY

أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي

"دراسة ميدانية على شركات التأمين الأردنية"

The Impact of Applying Fair-value Accounting in Improving Financial Performance

"A Field Study on Jordanian Insurance Companies"

إعداد الطالبة

روان مازن الضلاعين الجوازنة

إشـــــراف

الدكتور نجيب محمد حموده مسعود

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة والتمويل

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

تموز 2014

ب

التفـــويـــض

أنــا الموقعـة أدنـاه "روان مـازن الـضلاعين الجوازنـة" أفـوض جامعـة الـشرق الأوسـط بتزويـد نـسخ مـن رسـالتي المنظمـات الجامعيـة أو المؤسـسات أو الهيئـات أو الأشخاص المعنيين بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: روان مازن الضلاعين الجوازنة

التوقيع:

التاريخ: 19 / 07 / 2014

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها:

أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي

"دراسة ميدانية على شركات التأمين الأردنية"

وأُجيزت بتاريخ 12 / 07 / 2014

أعضاء لجنة المناقشة		الجامعة	التوقيع
الدكتور نجيب مسعود	مشرفاً وعضواً	الشرق الأوسط	....
الاستاذ الدكتور عبد الناصر نور	رئيساً	الشرق الأوسط	....
الدكتور نمر السليحات	عضواً خارجياً	عمان العربية	....

شـــــــكــر وتــقــديــر

اللهم إن نعمك كثيرة علينا لانحصيها ولا نحصي ثنائنا عليك وأنت سـبحانك كما أثـنيت على نفسـك وأنت سـبحانك غـني عن العالمين. سبحانك يا ربنا لك الحمد والشكر حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه. اللهـم لك الحمد والشـكر كما ينبـغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك وعلو مكانك. على ما منحتني من القـوة والقـدرة على هـذا الانجاز المتواضـع الـذي اتمنى ان يكـون قبسا من نور على طريق العلم والهداية والمعرفة .

اتقدم بالشكر والثناء الى استاذي الذي اكرمني وقبل الاشراف على هذه الرسـالة وكـان ملهماً لي الدكتور نجيب محمد حموده مسعود.

ومن هم كالاقمار في ليل الزمان اعضاء هئية التدريس, الذين اناروا الطريـق امامي كالبدور فـي ليل الدجى و يسرني أن أتقـدم لهـم بخالص الشكر ووافـر الامـتنان على ما قدموه لي من علم ودعم, واخص بالذكر كل من الاستاذ الدكتور محمد النعيمي والاستاذ الدكتور محمد مطر, ولايفوتني ان اتقدم بجزيل الشكر والعـرفان للساده الافاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرين التي تفضلت بقبول مناقشة رسالتي.

كما واتقـدم الى كل من وقف الى جانـبي ودعموني بصمت وتحملوا مشقة جعلها الله في موازين حسناتهم، وانني معترفة بفضلهم الذي اضاء لي الطريـق, لهم مني جزيل الشكر والامتنان ولن انسى ان اتوجه بالشكر الى اسرتي الجامعية زملائي وزميلاتي,الذين لطالما ساندوني وقدموا الدعم لي وانني اشعر بعـجـزي عن القيام بواجب الشكر لهم.

واخيرا الشكر الجزيل الى كل من حاول ان يضع الحواجز والعثرات في طريقي لان ذلك لم يزدني الا إيماناً بالله عزوجل واصراراً، وبفضلهم وصلت الى ما اريد.

وما توفيقي إلا بالله

الأهـــــــــــــداء

الى من كلت أنامله ليقدم لنا السعاده, الى من حصد الاشواك ليمهد لنا طريق العلم الـــى القلب الكبير وكان وما زال مصدر عزي وفخري رجلا فيه حنانه بوسع الارض وشموخ بعظمة الجبال صاحب الفضل الاكبر في اتمامي لهذه الدراسه ابي الحبيب

الى زهرة حياتي ونبع الحنان صاحبة الروح النقيه التي غزلت من خيوط الشمس احلامي وامالي ,علمتني كيف اترجم طموحي.......متسلحتا بالعزيمه والاصرار ... امي الغاليه

الى من تذوقت معهم اجمل الحياه الى سندي وقوتي اخواني الاعزاء

الى شقائق روحي وعمري الى الازهار التي لا تذبل اخواتي الغاليات

الى من احاطني محبته ودعمه واهتمامه من سيرافقني في مضمار حياتي خطيبي العزيز

اليكم اصدقائي، واليكم جميعا يا من اكبر بكم وأقوى بكم وأحيا بكم .. شكرا لعطائكم الذي لولاه ما انجزت رسالتي.

أهدي هذه الرسالة

قائمة المحتويات

قائمة الجـــــــــداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

الملخص

أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي

"دراسة ميدانية على شركات التأمين الأردنية"

إعـــــداد

روان مازن الضلاعين الجوازنة

إشـــراف

الدكتور نجيب محمد حموده مسعود

هدفت الدراسة إلى بيان أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تحسين الأداء المـــالي لـــشركات التـــأمين الأردنية. تكون مجتمع الدراسة من كافة شركات التأمين الأردنية والبالغ عددها (27) شركة. أمـــا عينـــة الدراسة فقد شكلت شركات التأمين الاردنية التي يزيد راس مالها عن (10) مليون دينار أردني والبـــالغ عددها (8) شركات. ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم المنهج الوصفي التحليلي، وتم إســـتخدام الأســـلوب التطبيقي، لجمع البيانات وتحليلها وإختبار الفرضيات من خلال القوائم المالية للشركات محل الدراسة. وتم استخدام إختبار T لعينة واحدة وتحليل الانحدار المتعدد. وبعد إجراء عملية التحليل لبيانـــات الدراســـة وفرضياتها توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها تطبق شركات التأمين الأردنية محاســـبة القيمـــة العادلة من حيث التغير في صافي الدخل، التغير في أرباح الأدوات المالية، التغير المتراكم في القيمـــة العادلة والتغير في الأرباح الموزعة على المساهمين عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). ووجود تـــأثير ذي دلالة إحصائية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة (التغير في صافي الدخل، التغير في أرباح الأدوات المالية، التغير المتراكم في القيمة العادلة، التغير في الأرباح الموزعة على المساهمين) في تحسين الأداء المـــالي لشركات التأمين الأردنية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

وقد أوصت الدراسة بأهمية المحافظة على استمرارية تطبيق محاسبة القيمة العادلة ومتابعـــة مـــا يطرأ بشأنها من تطورات في المعايير الدولية من قبل شركات التأمين الأردنية محل الدراسة. وضرورة ترسيخ مفهوم تطبيقات محاسبة القيمة العادلة وخصائصها وطرق قياسها لدى العاملين في مجال المحاســـبة عن الأدوات المالية بشركات التأمين الأردنية محل الدراسة.

ABSTRACT

The Impact of Applying Fair-value Accounting in Improving Financial Performance

"A Field Study on Jordanian Insurance Companies"

Prepared by

Rawan Mazen Hamed D. Jawazneh

Supervisor by

Dr. Najeb Masoud

The study aimed to investigate the impact of applying fair value accounting concept in improving Financial Performance on Jordanian Insurance Firms. The study population and sample consists of all Jordanian Insurance Firms (27) Firms. The study Sample includes the Jordanian Insurance Firms that the capital above than (10) million of (8) firms. To achieve the objectives of the study, the descriptive analytical method was used. For data collection, data analysis, and testing hypotheses through financial statement to firms under study. A number of statistical tools and methods were used such as the arithmetic Mean, one sample T-test and multiple Regression. A number of results were reached: the Jordanian Insurance Firms applying the fair value accounting at level ($\alpha \leq 0.05$), there was a significant impact of fair value accounting in improving Financial Performance at on Jordanian Insurance Firms at level ($\alpha \leq 0.05$).

The study recommended the importance of maintaining the continuity of the application of fair value and follow up on them undergone developments in international standards by the Jordanian insurance companies under study. the need to establish the concept of application of fair value, characteristics and methods of measurement among workers in the field of accounting for financial instruments Jordanian insurance companies under study.

الــفــصل الأول

مقدمة عامة للدراسة

1-1 تمهيد

1-2 مشكلة الدراسة وأسئلتها

1-3 أهمية الدراسة

1-4 أهداف الدراسة

1-5 فرضيات الدراسة

1-6 أنموذج الدراسة

1-7 التعريفات الإجرائية

1-8 حدود الدراسة

1-9 محددات الدراسة

الــفــصل الأول

مقدمة عامة للدراسة

1-1 تمهيد

مع نهاية القرن العشرين واتجاه العالم نحو النظام العالمي الجديد وظهور الــشركات الكبــرى متعددة الجنسيات والانفتاح الاقتصادي بين الدول، وارتباط اقتصادياتها مع بعضها البعض خاصة في مجالات التجارة العالمية وحرية التعاملات التجارية والمالية، فقد أدى ذلك كله إلى وجود ضــغوطات على مهنة المحاسبة والتأثير على بعض المبادئ التي تقوم عليها ومن ذلك مبدأ التكلفة التاريخية الذي أصبح يواجه انتقادات شديدة في اتجاه التحول إلى تطبيق القيمة العادلة (يونس، 2011: 2).

ونتيجة لتلك الضغوطات بدأ التوجه نحو تطبيق محاسبة القيمة العادلة كمطلب أساسي في إثبات معالجة الأحداث والعمليات المالية كي تكون أكثر دقة وأقرب إلى الواقع الفعلي وفقاً للظروف السائدة، بما يحقق كفاءة وموثوقية البيانات المالية المنشورة (الأغا، 2013: 27).

الأمر الذي حدا بالجهات المهنية المتخصصة إلى إصدار معايير محاسبية تلبي الاحتياجات المستمرة التي تتزامن مع التطور الكبير على الصعيد المالي الدولي خاصة فيما يتعلق بتطبيق القيمة العادلة، حيث أصدرت الجهات المهنية المتخصصة ومنها، مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) الأسس التي تتطلب الاعتراف ببعض التغيرات التي تطرأ على الأدوات المالية وتأثر العديد من البنود بتلك التغيرات مثل بنود قائمة الدخل والتغير في حقوق المساهمين والتدفق النقدي(مطارنة وبشايرة، 2006).

وانطلاقاً مما سبق أضحت الشركات بشقيها السلعي والخدمي، بأمس الحاجة لمحاسبة القيمة العادلة، وبهذا جاءت هذه الدراسة لتشكل إسهامة متواضعة تقدم العون لشركات التأمين الأردنية في بيان أثر تطبيق القيمة العادلة على تحسين الأداء المالي لها على أرض الواقع وبالمنهجية العلمية والتحليل العملي.

2-1 مشكلة الدراسة وأسئلتها

نتيجة لإستمرار شركات التأمين الاردنية بممارسة بعض تطبيقات المحاسبة التقليدية، وفقاً لما تم ملاحظته من القوائم المالية الخاصة بها. بالإضافة إلى أن هذه الممارسات قد تؤدي إلى بيان وجود بعض الأرباح المحققة وغير المعترف بها، وخسائر غير محققة وتم الإعتراف بها. ولأن ممارسة محاسبة القيمة العادلة يحسن من آلية عمل هذه الشركات، لهذا كان اختيار شركات التامين الاردنية ميداناً ملائماً لاختبار مشكلة الدراسة التي تمثلت بتساؤلات عن مدى الإلمام بمحاسبة القيمة العادلة، وطبيعة تأثير القيمة في تحسين الاداء المالي لشركات التأمين الأردنية.

وعليه، فإنه يمكن اظهار مشكلة الدراسة الحالية بإثارة السؤال الرئيس التالي:

"***هل هناك أثر لتطبيق محاسبة القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الاردنية؟***" ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل تطبق شركات التأمين الأردنية محاسبة القيمة العادلة (التغير في صافي الدخل، التغير في أرباح الأدوات المالية، التغير المتراكم في القيمة العادلة، التغير في الأرباح الموزعة على المساهمين)؟
2. ما مستوى الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية؟
3. هل هناك أثر لتطبيق محاسبة القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية؟

1-3 أهمية الدراسة

تستمد الدراسة الحالية أهميتها من أهمية مفهوم محاسبة القيمة العادلة. إذ يعد موضوع القيمة العادلة موضوعا معاصرا في التطبيق وخاصة لبنود الاستثمارات في الادوات المالية التي تعد من البنود الرئيسية في القوائم المالية. كما تنبع أهمية هذه الدراسة من محاولة استكشاف واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة على تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية، حيث ستسهم هذه الدراسة في تحديد مواطن الضعف والقصور ووضع التوصيات اللازمة التي تؤدى إلى تعزيز مكانة هذه الشركات وزيادة حجمها مما يعزز مكانتها في المنافسة وبالتالي زيادة حجم ودائها مما يدعم إقتصادها وبالتالي الاقتصاد الوطني.

1-4 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى بيان أثر تطبيق القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الاردنية، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

1. تحديد مستوى تطبيق شركات التأمين الأردنية لمحاسبة القيمة العادلة.
2. تحديد مستوى الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية.
3. بيان أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية.

5-1 فرضيات الدراسة

إستناداً إلى مشكلة الدراسة واسئلتها والاهداف المحددة لها، تمت صياغة الفرضة الرئيسية التالية، التي سيجرى اختبارها، واستخلاص النتائج والتوصيات من خلالها، وذلك على النحو التالي:

الفرضية الرئيسة

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة (التغير في صافي الدخل، التغير في أرباح الأدوات المالية، التغير المتراكم في القيمة العادلة، التغير في الأرباح الموزعة على المساهمين) في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

وقد انبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى $H0_1$:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق شركات التأمين الأردنية التغير في صافي الدخل في تحسين الأداء المالي.

الفرضية الفرعية الثانية $H0_2$:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق شركات التأمين الأردنية التغير في أرباح الأدوات المالية في تحسين الأداء المالي.

الفرضية الفرعية الثالثة $H0_3$:

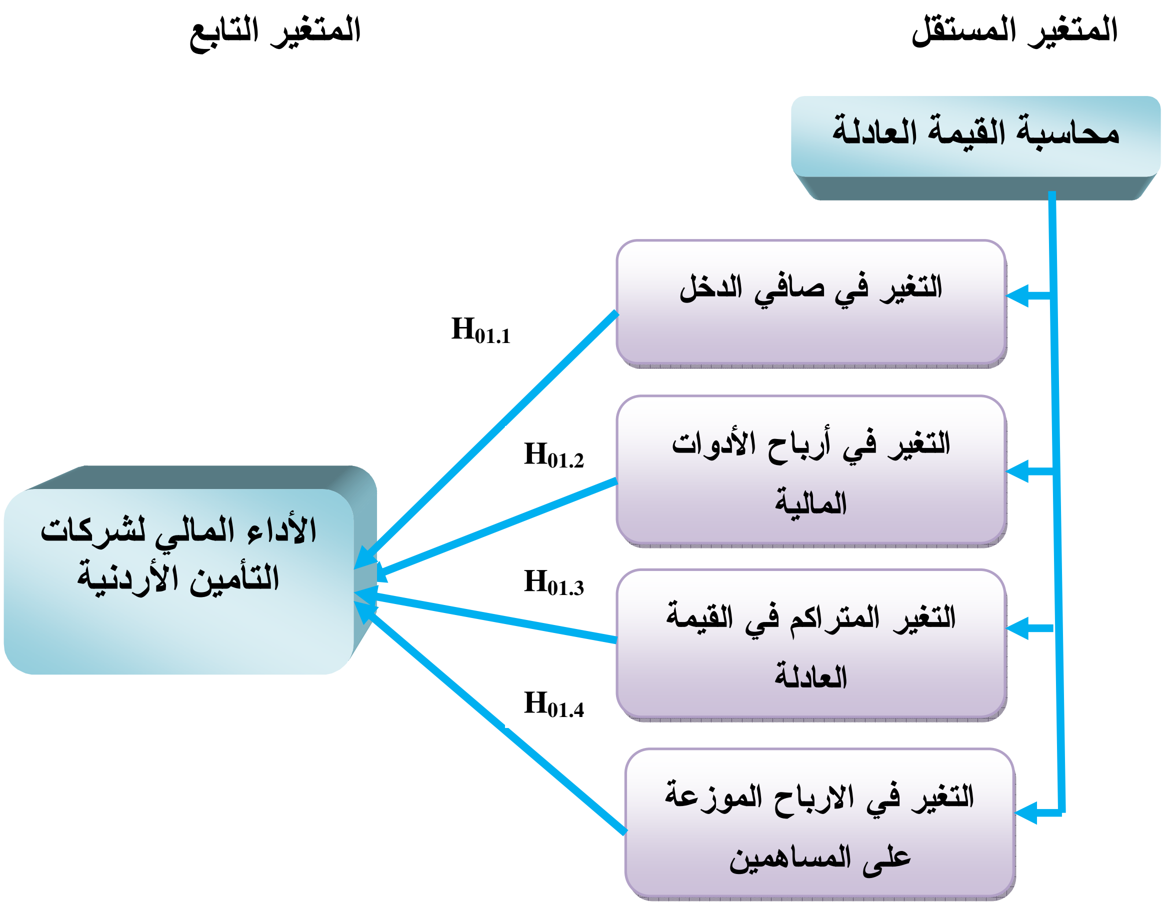
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق شركات التأمين الأردنية التغير المتراكم في القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي.

الفرضية الفرعية الرابعة $H0_4$:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق شركات التأمين الأردنية التغير في الأرباح الموزعة على المساهمين في تحسين الأداء المالي.

1-6 أنموذج الدراسة

يوضح الشكل (1-1) أنموذج الدراسة والذي يبين وجود متغيرين أحدهما مستقل والآخر تابع. إذ يتضح أن المتغير المستقل والممثل بمحاسبة القيمة العادلة والذي تم قياسه باربع أبعاد هي التغير في صافي الدخل، التغير في أرباح الأدوات المالية، التغير المتراكم في القيمة العادلة، التغير في الأرباح الموزعة على المساهمين. كما يوضح الشكل أيضاً وجود المتغير التابع وهو الاداء المالي والذي تم الإعتماد في قياسه بحساب صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية للشركات محل الدراسة ولثلاث سنوات.



الشكل (1-1) أنموذج الدراسة أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي
المصدر: إعداد الباحثة

1-7 التعريفات الإجرائية

القيمة العادلة: المبلغ الذي يمكن استلامه من بيع أصل ما عند وجود رغبة وقدرة مالية بين مشتري وبائع وذلك في ظل عدم وجود ظروف غير طبيعية مثل التصفية أو الإفلاس أو ظروف احتمالية، أو هي السعر الذي يتم من خلاله تحويل أصل ما من بائع راغب في البيع إلى مشتري راغب في الشراء، وكلاهما لديه القدرة على الوصول إلى جميع الحقائق ذات الصلة ويعمل بحرية واستقلال (حماد، 2006).

الأداء المالي: أحد محاور قياس الاداء مثل تحقيق الربح، ومن المعايير الأساسية التي من المفترض توافرها معيار النمو المتوازن لمزيج الإيرادات من النشاطات الاستثمارية وتخفيض التكاليف إلى أدنى حد ممكن (إدريس والغالبي، 2009)

شركات التامين: مؤسسة تجارية تهدف لتحقيق الربح، حيث تقوم بتجميع الاقساط من المؤمن لهم، واستثمار الاموال المجمعه في اوجه متعددة تكون مضمونه بغرض توفير الاموال كدفع التعويضات للمؤمن لهم او المستفيدين عند وقوع المخاطر المؤمن ضدها، وتغطية نفقات مزاولة النشاط التأميني وتحقيق ربح مناسب.

1-8 حدود الدراسة

تنقسم حدود الدراسة الحالية إلى:

الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية لهذه الدراسة بشركات التأمين الأردنية الواقعة ضمن العاصمة الاردنية عمان.

الحدود الزمانية: المدة الزمنية التي ستستغرق لإنجاز الدراسة، والتي من المتوقع خلال الفترة الواقعة ما بين شهر تشرين الثاني 2013 الى حزيران 2014.

الحدود العلمية: تضمنت محاسبة القيمة العادلة كمتغيرات مستقلة المتمثلة بـ (التغير في صافي الدخل، التغير في أرباح الأدوات المالية، التغير المتراكم في القيمة العادلة، التغير في الارباح الموزعة على المساهمين)، والمتغير التابع (الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية).

1-9 محددات الدراسة

1. لا تشمل الدراسة شركات التأمين الأجنبية العاملة في الأردن.

2. طبيعة المؤسسات التى تم اختيارها كعينة الدراسة والمتمثلة في شركات التأمين والمدرجة في سوق عمان المالي، وبالتالي تم استبعاد الشركات القائمة غير مدرجة والشركات المدرجة، ولكن أوقف تداولها.

الــفــصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الــفــصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2-1 تمهيد

يعد منهج القيمة العادلة في الاعتراف والقياس هو الأكثر إغراء للمهنيين، وواضعي المعايير بصفته يعكس الوضع الاقتصادي الحقيقي للشركة، ويعد المقياس الأفضل والأكثر ملاءمة لاتخاذ القرارات، بينما تستند مرجعية التكلفة التاريخية في التقرير عن البيانات المالية، إلى معلومات تكون موثوقة بداية، لكنها تصبح أقل موثوقية مع مرور الوقت ولا تتوافر فيها خاصية الملاءمة لاتخاذ القرارات بعد فترة من وقوع الحدث، لأنها تكتفي بالإبلاغ عن السجل التاريخي للموجودات والمطلوبات، دون أن تقدم معلومات حديثة عن قيمتها الحاضرة، كما أن استخدام القيمة العادلة في التقرير عن كل العمليات والأحداث الماضية والحاضرة بإتباع منهج تقييمي يحسن من خاصية القابلية للمقارنة والثبات في إتباع النسق، في حين إن التكلفة التاريخية تشتمل على سلة من التقييمات والفرضيات والمسلمات المختلفة، التي لا يمكن معها إجراء المقارنات بدرجة عالية من الدقة والثقة (مطر والسويطي، 2007: 8). وينظر إلى منهج القيمة العادلة في الاعتراف والقياس على أنه يعكس الوضع الاقتصادي الحقيقي للمنشأة، بصفته المقياس الأكثر ملاءمةً لاتخاذ القرارات، وإن كان أقل موثوقية في الحالات التي لا تتوافر فيها اشتراطات معىنة لتطبيق هذا الأساس، كما أن استخدام القيمة العادلة في التقرير عن كل العمليات والأحداث الماضية والحاضرة بإتباع منهج تقييمي يحسن من خاصية القابلية للمقارنة والثبات في إتباع النسق، في حين إن التكلفة التاريخية تشتمل على سلة من التقييمات والفرضيات والمسلمات المختلفة، التي لا يمكن معها إجراء المقارنات بدرجة عالية.

كما جاء استحداث منهج القيمة العادلة لمواجهة القصور في التكلفة التاريخية التي لم تستطع التعبير عن المركز المالي للوحدة بشكل يمكن الوثوق فيه، كما أنه بالنظر إلى ما فرضته التوسعات الكبيرة في الاستثمارات على وظيفة المحاسبة حول ضرورة وقوف المستثمرين وحملة الأسهم على حقيقة المركز الحالي الحقيقي للوحدة الاقتصادية وما يطرأ على أموالهم من تغيرات، فقد أصبحت المحاسبة التقليدية المبنية على أساس التكلفة التاريخية غير قادرة على الوفاء بتلك المتطلبات، الأمر الذي يعزز التحول نحو القيمة العادلة (يونس، 2011: 22). ويرجع الاهتمام بمحاسبة القيمة العادلة من جديد في بداية الثمانينيات من القرن الماضي إلى عوامل عدة، أهمها انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد مما أدى إلى زيادة في الأسعار، وظهور التضخم الذي انعكس على القيمة الاستبدالية للأصول، ومع تمسك المحاسبة بفرض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد كمبدأ من المبادئ المقبولة فيها، لم تعد هذه القيم ممثلة للقيمة الاستبدالية للأصول المختلفة، وتعددت مرادفات القيمة العادلة بتعدد آراء ووجهات النظر المرتبطة بالتكيف المفاهيمي لمنهج القيمة السوقية والقيمة العادلة، فمن تكلفة الإحلال إلى ما يسمى بالقيمة الخارجة وصافي القيمة الحالية وصافي التدفقات النقدية المستقبلية إلى غير ذلك من مرادفات لها المفهوم العام نفسه، ولكنها تختلف في طريقة الاحتساب (مطر والسويطي 2007).

هذا ولا يوجد من الناحية النظرية اتفاق بين المحاسبين والمهنيين والمنظمات المهنية والباحثين على مفهوم أو تفسير محدد للقيمة العادلة أو طريقة محددة لتقديرها بسبب تعدد العوامل المؤثرة في القيمة العادلة للأداة المالية، إضافة إلى تأثيرها على خصائص المعلومات المحاسبية اللازمة في عملية اتخاذ القرارات (يونس، 2011: 22). وعندما نبحث في مفهوم القيمة العادلة، نجدهُ يحتمل بعض

الغموض، حيث أنه يلقى؛ بقدر كبير من الخلاف بين المحاسبين والمهتمين بمهنة المحاسبة فهناك تعريفات تركز على أن القيمة السوقية تعتبر مؤشراً رئيساً للقيمة العادلة.

2-2 محاسبة القيمة العادلة

2-2-1 مفهوم القيمة العادلة ومبررات التحول لها

لا جدال بأن مفهوم القيمة العادلة قد نقل النظرية المحاسبية التقليدية إلى آفاق وأطر جديدة، واحدث تغييراً شاملاً في بنية البيانات المالية ومدلولاتها إلى أجل طويل وكان ذلك نتاجاً للتطورات الحاصلة على النظرية المحاسبية خلال العقود الثلاثة الأخيرة والتي نضجت وتم بلورتها في المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة والتي وضعت موضع التطبيق في بداية الألفية الثالثة (صلاح، 2008: 111).

وبناءً على الجدل وعدم الوضوح بين المحاسبين والمهتمين بمهنة المحاسبة، لمفهوم القيمة العادلة مما تطلب أن نستعرض عدداً من تعريفات القيمة العادلة في محاولة للوصول إلى مفهوم واضح ومحدد للقيمة العادلة.

والقيمة العادلة لغةً يقال قيم الشيء تقييماً أي قدر قيمته، ويقال عادل بين الشيئين أو وازن بينهما وجعل الشيء مثله قائماً مقامة والعدل إعطاء المرء ما له وأخذ ما عليه وعليه فالمعنى اللغوي للقيمة العادلة هو قيمة الشيء المقدرة تقديراً صحيحاً بعيداً عن التحيز أو الخطأ (زهران، 2005: 12).

ظهر مفهوم القيمة العادلة في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بشكل كبير، وظلّ معمولاً به حتى (25) سنة مضت، حيث تم الرجوع عنها بسبب إساءة استخدامها في التلاعب بالأرقام

المحاسبية عند إعداد التقارير المالية، وقد وصلت إساءة استخدام القيمة العادلة إلى ذروتها خلال العشرينيات من القرن الماضي في كثير من الدول الصناعية، فقد شجع الرخاء والتضخم على وضع انعكاسات متفائلة جداً للقيم، وكثيراً منها عاد لينخفض بشكل كبير بسبب الكساد العالمي فيما بعد (رفاعة، 2010: 625).

عند البحث في مفهوم القيمة العادلة يلاحظ أن هناك عدة تعريفات لها، فقد عرفت بأنها تلك القيمة التي يتم التوصل إليها في وقت معين ووفقا لفروض معينة وباستخدام طريقة محاسبية مناسبة تتفق مع الغرض من تحديد تلك القيمة وتحظى في النهاية بقبول الأطراف المعنية (زهران، 2005: 12).

وعرفها (الحاج وعقلي، 2010: 6) بأنها المبلغ الذي يتم الاتفاق عليه لاستبدال الموجودات (بيع) أو تسوية (دفع) مطلوبات بين طرفين على اطلاع ورغبة ذوي مصلحة.

وحددت بانها المبلغ الذي يمكن أن تتم مبادلة الأصل به أو سداد الالتزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تبادل تجاري بحت (حمدي ونوبلي، 2012: 10).

ولا يوجد اختلاف جوهري على مفهوم القيمة العادلة بين معايير المحاسبة الدولية، والأمريكية حيث تتفق هذه المعايير على أنها القيمة التي تصلح لتبادل الأصول وتسديد الالتزامات علي أساس تجاري بحت، وبين أطراف راضية عن التبادل، وراغبة فيه، ولديهم معلومات كافية عن السوق (العابدي، 2009: 7).

وعند البحث في مفهوم القيمة العادلة نجد أنها تقسم إلى قسمين هما:

أولاً– قيم تستند إلى السوق وهي القيمة السوقية؛ أي الأسعار المعلنة في سوق نشط:

وهنا يعبر عن القيمة العادلة بأنها المبلغ الذي يمكن بموجبه تبادل موجودات أو تأدية مطلوبات بين جهات مطلعة وراغبة وفي معاملة مباشرة (خوري، 2004: 5).

وللتعرُّف على مفهوم القيمة العادلة يلاحظ أن أفضل مؤشر يمكن أن يشير إلى القيمة العادلة هو الأسعار المتداولة في سوق مالي كفء ونشط حيث تتوفر المعلومات لكافة الأطراف عن القيمة العادلة لأداة مالية متداولة، وهناك العديد من المفاهيم المختلفة للقيمة السوقية في السوق الكفء والتي تعبر عن القيمة العادلة، ونذكر منها مدخل القيمة السوقية (زهران، 2005: 13). وهو المدخل الأكثر انتشارا واستخداماً لتحديد القيمة العادلة، وتعتبر القيمة السوقية العادلة من أكثر التعريفات شيوعاً في اتفاقيات البيع والشراء وبعض عمليات الدمج، ويمكن تعريف القيمة السوقية العادلة بأنها المبلغ المعبر عنه نقداً، أو بما يعادل النقد الذي يتم به انتقال ملكية أصل ما من بائع راغب إلى مشتري راغب ويتوافر لدى كل منهما معلومات معقولة عن كافة الحقائق ذات الصلة، ولا تخضع أي منهما لأي نوع من الإكراه (عبد العال، 2004: 53).

ثانياً– قيم لا تستند بالضرورة إلى السوق وهي:

- القيمة من الاستعمال.
- القيمة القابلة للاسترداد.
- القيمة الاستبدالية.
- قيمة المنشأة المستمرة.
- قيمة التصفية.

وحيث أن وجود الكفاءة والعقلانية في الأسواق المالية يسهم في توفير إطار مفاهيمي مناسب لقياس القيمة العادلة، ويمكن الاستناد إلى القيمة السوقية لتحديد القيمة العادلة للأصول والالتزامات شريطة أن تكون الأسواق نشطة وكفؤه، لأن القيمة السوقية لا تمثل القيمة العادلة إلا إذا كانت الأسواق

كفوءه وعقلانية ونشطة، وعلى العكس أيضاً فإن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يسهم بدوره في جعل الأسواق أكثر عقلانية وكفاءة (رفاعة، 2010: 621).

لم تعد القيم التي تظهر في القوائم المالية في ظل المحاسبة القائمة على التكلفة التاريخية تقدم الخدمات المطلوبة منها بالنسبة للمستثمرين الذين يحتاجون إلى معلومات عادلة تمثل الوقائع الاقتصادية لاتخاذ قرارات سليمة ومن هنا كان البحث عن البديل الذي يقارب بين القيم الاقتصادية والقيم المحاسبية فكانت محاسبة القيمة العادلة هي الخيار الأمثل لإيجاد التلاقي في المفاهيم بين المحاسبين والاقتصاديين، إذ أصبح الاقتصاد وثيق الصلة بالمحاسبة فلا يمكن تصور دراسة عن العرض أو الطلب أو مدى الاستثمار أو حجم الإنفاق أو حجم الائتمان أو الدخل القومي أو السياسة النقدية وغير ذلك من المواضيع دون توفر معلومات مالية دقيقة وذات موثوقية ومكتملة من حيث النوعية أو الكمية، ومقدمة في أوقاتها المناسبة (الحاج وعقلي، 2010: 17).

وان حقيقة التكلفة التاريخية التي تمثل الواقع الفعلي للحدث وقت وقوعه لحظة التبادل، لا يشك في وقتها وصحتها لحظة الاكتساب أو التملك، وإنما يظهر التشكيك في سلامة المبدأ بعد التملك أو حدوث الحدث، إذ تصبح القيمة المسجلة شيئاً من الماضي، الذي ينحرف قليلاً أو كثيراً عن القيمة الحالية، ومن هنا بدأت انتقادات لم تنتهِ لمبدأ التكلفة التاريخية، وتعددت معها الطرق، والمبادئ، والسياسات، والبدائل والنماذج المحاسبية المستحدثة. فالظروف الاقتصادية تتسم بالحركة الديناميكية المتغيرة والمتقلبة بشكل دائم، وتتغير القوة الشرائية لوحدة النقد بتغير هذه الظروف في حالاتها المختلفة من الكساد و التضخم أو غيرها من الظروف الاقتصادية، وعلية وجه إلى مبدأ التكلفة التاريخية كثيراً من الانتقادات (صلاح، 2008: 109) مما دعا إلي البحث بين البدائل المحاسبية الأخرى لاختيار

البديل الأنسب ومن ثم تلاقت سلبيات منهج التكلفة التاريخية مع ايجابيات منهج القيمة العادلة مما دعا إلى التوجه إليه.

2-2-2 أهمية وأهداف تطبيق محاسبة القيمة العادلة

يعتبر التوجه نحو مقياس القيمة العادلة خطوة أولى جيدة نحو تطوير إرشاد وتوجيه تحسيني لتقدير القيم العادلة، وذلك من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية، مع ذلك فمازال هناك الكثير من العمل ينتظر القيام به قبل أن تصبح تقديرات القيمة العادلة موثوق بها وقابلة للصحة. وقد طالب المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة المالية الأمريكي المتعلق بالملاءمة والموثوقية استخدام أكبر لمقاييس القيمة العادلة في القوائم المالية، بسبب أنه يرى أن معلومات القيمة العادلة أكثر ملاءمة وصلة لكل من المستثمرين والمقرضين، مقارنة مع معلومات التكلفة التاريخية، حيث إن مثل هذه المقاييس تعكس بشكل أفضل الوضع المالي الحاضر للمؤسسة الناشرة لبياناتها المالية، كما تسهل بشكل أفضل تقييم أداءها الماضي والتوقعات المستقبلية (صلاح، 2008: 113).

إن الأخذ بالقيمة العادلة يؤدي إلى تحقيق مجموعة من المزايا والتي يكمن أن نجملها في التالي (Sing & Meng, 2005: 10):

1. إن القيمة العادلة تتفق مع التعبير العادل للقوائم المالية عن المركز المالي ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية للشركة.

2. تعبر القيمة العادلة إذا تم تقيم الموجودات والالتزامات على أساسها عن الدخل الاقتصادي، حيث يتم أخذ الأسعار السوقية بعين الاعتبار.

3. يتفق تطبيق القيمة العادلة ومفهوم المحافظة رأس المال خاصة بالابتعاد عن التكلفة التاريخية التي تحيط بها مجموعة من المؤثرات تؤدي إلى ابتعاد التكلفة التاريخية عن القيمة العادلة واحتمال تأكل رأس المال في ضوء عدم الاعتراف بالانخفاض في الأصول.

ويعبر (حمدي ونوبلي، 2012: 10) أن من مزايا القيمة العادلة ما يلي:

1. القيمة العادلة هي مقياس للواقع الاقتصادي وتعبير واضح لمفهوم الدخل الشامل، حيث توفر مقياساً عالي الدقة لهذا المفهوم.

2. تعالج جانباً من القصور في مفهوم التكلفة التاريخية من حيث مراعاة القدرة الشرائية لوحدة النقد مما يعكس المفهوم الاقتصادي للبيانات المحاسبية المعروضة في المركز المالي (الميزانية).

بينما يرى (سليمان، 2011: 2) أن من مزايا القيمة العادلة أنهـا تـوفر قاعـدة ملائمـة للمستثمرين والمساهمين لاتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية، بإضافة أسس جيدة للتنبؤ بالنتائج المستقبلية والتدفقات النقدية.

إذ يهدف مفهوم القيمة العادلة إلى إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع في تاريخ إعداد قائمة المركز المالي، بحيث يعترف بالدخل بعد الحفاظ على القوة الشرائية العامة لحقـوق المساهمين في الوحدة الاقتصادية أو بعد الحفاظ على الطاقة التشغيلية للمنشأة، فهو يبني على أساس أن الوحدة الاقتصادية مستمرة في أعمالها لأجل غير محدود وبالتالي فالقيمة العادلة لا تمثل المبلغ الـذي سوف تتسلمه أو تدفعه الوحدة الاقتصادية في عملية إجبارية أو تصفية غير اختيارية أو مضطرة للبيع

(السعافين، 2005). وعليه فإن قيام الوحدة الاقتصادية بتطبيق محاسبة القيمة العادلة ومعرفة القيمة الحقيقية للوحدة يعود لعدة أسباب أهمها (الزعبي، 2005):

1. لاتخاذ قرارات استثمارية وتجارية رشيدة متعلقة ببيع أو شراء الاستثمارات (الإختيار بين البدائل) البدائل (وقرارات الاندماج التي تتم بين الوحدات أو قرارات الحيازة (الشراء) لوحدة ما، بحيث تكون مبنية على معلومات مالية ذات موثوقية عالية.
2. التخطيط لأعمال المنشأة.
3. إظهار القيمة الحالية لكل من حملة الأسهم والمستثمرين والمقرضين.
4. إدارة وقياس المخاطر التي تحيط بالوحدة الاقتصادية بحيث يؤخذ بالحسبان المخاطر المالية المتوقعة الملازمة لقرارات الاستثمار التي قد تنجم عن تغيرات ذات بعد اقتصادي في القيم السوقية وأسعار العملات والفوائد ووضع المدينين.
5. تحديد كمية رأس المال الذي يجب تكريسه لخطوط الأعمال المتنوعة.

وبالتالي فإن محاسبة القيمة العادلة جاءت لتشكل تغيرا نوعيا من شأنه أن يجعل البيانات المالية تعكس بدقة أكبر الوضع المالي للوحدات الاقتصادية، كما أنها تعزز الشفافية من خلال سماحها بتحديد متطلبات العرض والإفصاح للمعلومات المالية.

إذ يهدف مفهوم القيمة العادلة إلى إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع في تاريخ إعداد الميزانية العمومية، بحيث يعترف بالدخل إما بعد الحفاظ على القوة الشرائية العامة لحقوق المساهمين في المنشأة أو بعد الحفاظ على الطاقة التشغيلية للمنشأة وأن مفهوم القيمة العادلة يكون مبني على أساس أن المنشأة مستمرة في أعمالها لأجل غير محدود وبالتالي فالقيمة العادلة لا تمثل المبلغ الذي

سوف تتسلمه أو تدفعه المنشأة في عملية إجبارية أو تصفية غير اختيارية أو مضطر للبيع (القشي، 2007: 4).

2-2-3 أساليب وإعتبارات قياس القيمة العادلة

إن مقاييس القيمة العادلة في ظل الأسواق المتغيرة والمتقلبة تزودنا بكثير من الشفافية وذلك مقارنة بمقاييس التكلفة التاريخية، وبالإضافة إلى ملاءمة القيمة العادلة للقياس في ظل الظروف الاقتصادية والمالية المتغيرة والمتقلبة لأن المعلومات تكون مهمة. وأن المعلومات التي تتسم بعدم الملاءمة والموثوقية أيضاً قبل تصبح بلا فائدة لأي مستخدم.

أما عن كيفية قياس القيمة العادلة فقد بين مجلس معايير المحاسبة المالية أنه يمكن قياس القيمة العادلة كما يلي (صالح، 2009: 24):

1. يعتبر السعر المحدد في سوق نشط أفضل مقياس للقيمة العادلة.
2. إذا لم يتوفر ذلك، يتم تقدير ما إذا كانت القيمة الدفترية قريبة من القيمة العادلة، وخاصة للبنود مثل الذمم المدينة والدائنة والأدوات المالية ذات معدل الفائدة المتغير.
3. قد تستخدم كذلك الطرق التالية لقياس القيمة العادلة:
   - الأسعار السوقية المحددة للأدوات المالية المشابهة.
   - خدمات التسعير من جهة خارجية.
   - نماذج التسعير الداخلية.
   - التدفقات النقدية المخصومة.

إن استخدام أسلوب القيمة السوقية العادلة عند تقييم الأدوات المالية طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية، أضفت على المعلومات المحاسبية صبغة الموثوقية و الملاءمة لأصحاب القرارات. وبما أن مبدأ الملاءمة يمثل أحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ولجعل المعلومات المحاسبية مفيدة في اتخاذ القرارات، فانه يتم تدعيم الملاءمة بالموضوعية البعيدة عن تقديرات الأفراد بالاستعانة بالسعر السوقي عند قياس قيمة الأصول بحيث يعتبر طرف محايد ليحقق مصلحة فئة على حساب فئة أخرى، ويعطينا صورة حقيقية عن عدالة وواقعية المركز المالي للمنشأة (عدس ونور، 2006: 1). ويتم تحديد القيمة العادلة للأداة المالية في حالة وجود سوق نشط للأداة المالية ويعتبر أفضل دليل على القيمة العادلة هي الأسعار المتداولة في سوق نشط، ويعتبر السوق نشيطاً عندما تكون الأسعار متوفرة فيه بسهولة وانتظام نتيجة تبادل التجار والسماسرة ومجموعات متخصصة في السوق. وتكون هذه الأسعار ناتجة عن صفقات فعلية ومنتظمة من خلال أطراف ذات رغبة واطلاع .وجود سوق نشط لأجزاء من الأداة المالية المجمعة ويتم الاعتماد على أسعار السوق لأجزاء هذه الأداة كأساس عند تحديد سعر الأداة المجمعة وكمدخلات لنموذج التقييم المستخدم لتحديد سعرها (خوري، 2004: 55).

2-2-4 شروط ومقومات تطبيق القيمة العادلة

عند تطبيق قياس القيمة العادلة لابد من توفر الشروط التالية (Sing & Meng, 2005: 4 ؛ الحاج وعقلي، 2010: 9):

1. توفر الأسواق الجاهزة، والأسواق المالية الفاعلة، وبالتالي ستتمكن الشركات من قياس القيمة العادلة بكل كفاءة وفاعلية.

2. توفر الكوادر المؤهلة للتعامل مع القيم العادلة.
3. توفر قوانين وتشريعات تساهم في ضبط أخلاقيات إدارات الشركات المطبقة لمعايير القيمة العادلة، وذلك للأخذ بروح نص المعيار وليس بنصه المجرد فقط.

ويبين (صلاح، 2008: 115) أن تطبيق القيمة العادلة له مجموعة من المقومات، أهمها تمثل القيمة العادلة أحد قيمتين، قيمة يمكن مبادلة الأصل بها؛ وتمثل القيمة التي تمكن المؤسسة من الحصول على الأصل، وتتعدد طرق الحصول على الأصول، مثل الحصول على الأصل نقداً وهنا تكون القيمة العادلة هو ما يدفع مقابل الحصول على الأصل من نقدية وشبه النقدية.

فيما يرى (القشي، 2007: 4) أن من هذه المقومات:

1. أن السعر في السوق النشط يمثل أفضل دليل على القيمة العادلة للموجودات المراد قياسها وصفات السوق النشط هي:
   - وجود البائع والمشترى عادة في أي لحظة.
   - أن تكون الأسعار معلنة ومتوفرة للعامة.
   - أن تكون البنود التي يتم تداولها في هذا السوق متجانسة.

2. قيمة سداد الالتزام، وتمثل القيمة التي تتحملها المؤسسة مقابل إطفاء الالتزام.
3. وجوب عملية تبادل حقيقية أي أن القيمة العادلة ىيجب أن تتحدد في ضوء عملية فعلية قد تمت لمبادلة الأصل أو الالتزام وفق طرق المبادلة.

2-3 الأداء المالي

على الرغم من كثرة البحوث والدراسات التي تناولت الأداء، إلا أنه لم يتم التوصل إلى إجماع أو إتفاق حول مفهوم محدد للأداء (Armstrong, 2006: 7). فالأداء مفهوم واسع، ومحتوياته متجددة بتجدد وتغير وتطور أي من مكونات المنظمة على اختلاف أنواعه، ولا تزال الإدارات العليا في منظمات الأعمال مستمرة في التفكير بموضوع الأداء طالما أن تلك المنظمات موجودة، إضافة إلى أن الإنشغال بمناقشة الأداء بوصفه مصطلحاً فنياً، وبمناقشة المستويات التي يحلل عندها والقواعد الأساسية لقياسه ما يزال مستمراً.

ويركز كل من (Allen & Helms, 2006 :437) في إيرادهما لمفهوم الأداء على البعد البيئي الداخلي والخارجي للمنظمة، ومدى قدرتها على تكييف عناصر ذلك البعد لتعزيز نشاطاتها بإتجاه تحقيق أهدافها، فالأداء هو النتائج المتحققة نتيجة تفاعل العوامل الداخلية – على اختلاف أنواعهما – والتأثيرات الخارجية واستغلالها من قبل المنظمة في تحقيق أهدافها.

وحدد (نايف، 2007: 88) مفهوم الاداء من خلال منظورين الأول، يهتم بالجوانب الاقتصادية مركزا على عوامل السوق الخارجية مثل الموقف التنافسي للشركة. والثاني، يهتم بالجوانب التنظيمية المبنية على اساس الاساليب الاجتماعية والسلوكية ومدى ملائمتها للبيئة التنظيمية .

ويختلف الكُتاب والباحثون نحو تحديد مجالات الأداء وطرق قياسها (Wheelen & Hunger, 2008: 240)، فمنهم من ينظر إلى أهداف أصحاب المصالح والحقوق بوصفها مجالات أداء رئيسة ينبغي على المنظمة قياس الأداء المنظمي من خلالها وفق مقاييس ومعايير تلائم كل مجال بما يمثله من أطراف مرتبطة به.

إذ يعد الأداء المالي أحد محاور قياس وتقييم الأداء، وتمثل نتائج هذا الاداء مقاييس موجهة لتحقيق الأهداف، والوقوف على مستوى الأرباح المتحققة لاستراتيجية منظمة الأعمال بالعمل على تخفيض مستويات التكاليف بالمقارنة مع مستويات التكاليف لمنظمة منافسة وبشكل نسبي إلى جانب هدف النمو الذي يعد أحد المساهمات والمبادرات الاستراتيجية الأساسية، ويركز الأداء المالي أيضاً على حجم ومستوى الدخل التشغيلي والعائد على رأس المال المستثمر الناتج من تخفيض التكاليف ونمو حجم المبيعات لمنتجات حالية وجديدة، العائد على حقوق المالكين، العائد على إجمالي الأصول،القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) ونمو التدفقات النقدية المتولدة من أنشطة التشغيل (Horngren *et al*., 2006: 465).

وبين (Poster & Streib, 2005: 46) أن قياس الاداء المالي هو عبارة عن مراجعة لما تم إنجازه بالإعتماد على معايير العمل، فمن خلال هذا القياس يتم وضع معايير لقياس الأداء المالي من واقع الخطط والاهداف الاستراتيجية للمؤسسة، والتي تستند على استراتيجيات قياس الأداء كموجه ومراقب وضابط لجهود العاملين في كافة المستويات الإدارية من اجل تحقيق الاهداف الاستراتيجية للمؤسسة.

ويرى (Lynch, 2006: 376) بأن الأداء المالي سيبقى المقياس المحدد لمدى نجاح المنظمات. وإن عدم تحقيق المنظمات للأداء المالي بالمستوى الأساسي المطلوب يعرض وجودها واستمرارها للخطر. ويذهب بعض الكتّاب إلى أبعد من ذلك في التأكيد على أهمية الأداء المالي، وذلك إلى حد إعتباره الهدف الأهم بالمنظمة.

وضمن هذا التوجه، يعبر (Heffernan & Xiaoqing, 2010 :6) عن تلك الاهمية بالقول إن الأداء المالي المتفوق يعد هدف المنظمات الأساسي، وأن الاهداف الثانوية للمنظمة يمكن تحقيقها ضمنياً من خلال تحقيق الأداء المالي المتفوق.

وضمن المنظور الإستراتيجي للأداء المالي. ويدعم هذا المنطق كل من (Aerts & Tarca, 2010: 306) إذ يعتبران أن الأداء المالي المتفوق يتيح للمنظمة الموارد المالية اللازمة لإقتناص فرص الاستثمار المختلفة، ويساعد على تلبية إحتياجات أصحاب المصالح والحقوق وتحقيق أهدافهم.

ويرى (Alkhatib & Harsheh, 2012: 176) أن الاعتماد على النسب المالية فقط في تقييم الأداء يعطي رؤية غير متكاملة الابعاد حول المنظمة، لذا يجب تعزيز هذا الاسلوب في القياس بمقاييس أداء غير مالية لبناء نظام قياس لأداء فعال في المنظمة، إذ يتجلى هدف قياس الأداء المالي للشركات والمؤسسات المختلفة في توفير المعلومات المالية لكل الأطراف المهتمة بنشاط المؤسسة للوقوف على نقاط القوة والضعف فيه.

وتعد النسب والمؤشرات المالية من أهم أدوات التحليل المالي شيوعاً وإستخداماً في قياس وتقييم الوضع المالي للمنظمة خلال فترة زمنية معينة من خلال إجراء مقارنات بين النسب والمؤشرات المالية للمنظمة والنسب والمؤشرات المالية لمنظمات مماثلة، كما وتكمن النسب والمؤشرات المالية من مقارنة أداء المنظمة ووضعها المالي في فترات زمنية متعاقبة بهدف تحديد وتقييم إتجاهات الأداء لديها (Chaudhuri & Chowdhury, 2012: 3).

إن إستخدام النسب والمؤشرات المالية في قياس وتقييم أداء المنظمات وتحليل مراكزها المالية يؤدي إلى تحديد الأثر المستقل لحجم الأرقام في القوائم المالية للمنظمات عند المقارنة بينها، وبالتالي

تصبح عملية القياس والتقييم ذات معنى من خلال المعلومة التي يتم تركيبها من بيانات مستقلة ومطلقة تتمثل في بسط ومقام النسبة. إذ يسعى الكثير من الباحثين إلى تطوير النسب والمؤشرات المالية بأسلوب علمي يعتمد على توضيح العلاقة بين هذه النسب وتركيزها في منظور واحد متكامل ضمن تغطية وتقييم كافة أوجه النشاط التي تقوم بها المنظمة (Achim & Borlea, 2014: 146).

ويمكن تقسيم النسب والمؤشرات المالية إلى ستة أنواع واسعة حسب (الغالبي وإدريس، 2009) :

1) نسب السيولة *Liquidity Ratios* : وتشير إلى قدرة المنظمة على تلبية إلتزاماتها على المدى القصير وعادة ما يكون ذلك لمدة سنة واحدة. وتعتمد نسب السيولة عموماً على العلاقة ما بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة. ويتم فحص السيولة بدراسة نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة.

- نسبة التداول *Current Ratio* : وهي الموجودات المتداولة مقسومة على المطلوبات المتداولة. والنسبة النمطية لها 2 : 1 وهذه النسبة عبارة عن مقياس مبدئي لمقدرة المنظمة على مقابلة ديونها الخارجية.
- نسبة السيولة السريعة *Quick-Acid Ratio* : وتعد هذه النسبة أكثر دقة من نسبة التداول لقياس السيولة في منظمات الأعمال، ويتم حسابها بخصم المخزون السلعي من الموجودات المتداولة ثم قسمة الباقي على المطلوبات المتداولة. والنسبة النمطية لها هي 1 : 1 .

2) نسب الرافعة المالية *Leavarage Ratios* : تشير إلى إستخدام أموال الديون من قبل المنظمة.

3) نسب معدل الدوران *Turnover Ratios* : والتي يشار إليها أيضاً بأسم نسب النشاط أو نسب إدارة الموجودات *Acivity Ratios* وتقيس كيفية الإستخدام الكفوء للموجودات من قبل المنظمة، وتستند هذه النسب على أساس العلاقة ما بين مستوى النشاط ومستوى الموجـودات المختلفـة. ونسب الدوران المهمة هي نسبة دروان المخزون، نسبة دوران الـذمم المدينـة، نـسبة دوران الموجودات الثابتة، نسبة دوران إجمالي الموجودات، ونسبة دوران رأس المال العامل.

- معدل دوران المخزون السلعي *Inventory Turnover* : ويتم التوصل إليه بقـسمة تكـاليف البضاعة المباعة على متوسط المخزون السلعي. ويحسب متوسط المخزون الـسلعي بقـسمة مخزون أول المدة + مخزون آخر المدة على **2**. والغاية من معدل دوران المخزون السلعي هي تقدير سرعة تدفق النقدية عبر خزان المخزون السلعي، أو مدى كفاءة إدارة المخزون. والنسبة النمطية **9** مرة.
- معدل دوران الذمم المدينة *Accounts Receivable Turnover* : ويتم إسـتخراجه بقـسمة صافي المبيعات على رصيد المدينين أما متوسـط فتـرة التحـصيل *Average Collection Period* فيحسب عن طريق قسمة عدد أيام السنة **(360)** على معـدل دوران الـذمم المدينـة والنسبة النمطية لمتوسط فترة التحصيل **20** يوم.
- معدل دوران رأس المال العامل *Working Capital Turnover* : والتي تمثل العلاقة بـين صافي المبيعات من جهة وصافي رأس المال العامل من جهة أخرى. وتعد هذه النسبة مؤشراً لقياس كفاءة الإدارة في إستخدام رأس المال العامل، وكلما إرتفعت يكون ذلك مؤشراً للكفـاءة والعكس بالعكس. والنسبة النمطية لهذا المعدل **1.8** مرة.

- معدل دوران مجموع الموجودات *Total Asets Turnover* : ويتم إستخراجه بقسمة صافي المبيعات السنوية على مجموع الموجودات ويوضح هذا المعدل إنتاجيـــة الموجـــودات خـــلال الفترة، أو عدد المرات التي تتحول فيها الموجودات إلى مبيعات، والنسبة النمطية لها 2 مرة.
- معدل دوران الموجودات الثابتة *Fixed Assets Turnover* : ويتم التوصل إليه عن طريـــق قسمة صافي المبيعات على صافي الموجودات الثابتة ويستخدم هذا المعدل لقياس دوران الآلات والمعدات، والنسبة النمطية 5 مرة.

4) نسب الربحية *Profitability Ratios* : وهذه النسب تستخدم للحكم على كيفية كفاءة إستخدام المنظمة لموجوداتها. إن الربحية تمثل صافي نتائج عدد كبير من السياسات والقرارات وتقـــيس هذه النسب مدى كفاءة وفاعلية إدارة المنظمة في توليد الأرباح عن طريق إستخدام موجوداتهـــا بكفاءة. ومن هذه النسب معدل العائد على الإستثمار، العائد على حق الملكية، القـــوة الإيراديـــة، وهامش الربح من المبيعات.

- معدل العائد على الإستثمار *Return on Investment* : ويحتسب بقـــسمة صـــافي الـــربح بعدالضرائب على مجموع الموجودات ويستفاد منها لتعظيم *Maximize* معدل العائـــد علـــى حقوق أصحاب المنظمة مع أخذ المخاطرة بالحسبان. والنسبة النمطية لها **11.4%**.
- العائد على حق الملكية *Return on Equity* : ويقاس بقسمة (صافي الأرباح بعد الـــضريبة ناقصاً توزيعات الأسهم الممتازة) على (صافي حقوق الملكية). ويوضح هذا العائد المردود الذي يحققه المالكون قبل توزيع مقسوم الأرباح والنسبة النمطية لها **15%**.

- القوة الإيرادية *Earning Power* : وهي حاصل ضرب معدل دوران الموجودات في هامش الربح الصافي من المبيعات أو الحافة ومعرفة القوة الإيرادية للمنظمة تشكل خطوة مهمة نحو تحليل ربحية المنظمة وفهم العوامل التي تؤثر على الربحية فأي تغيير يطرأ على القوة الإيرادية للمنظمة مرده إلى تغير طرأ على معدل دوران الموجودات وأما على الحافة (الهامش) على المبيعات وأما على الإثنين معاً. أما الهامش أو الحافة على المبيعات يساوي الأرباح من العمليات قبل الضرائب والفوائد مقسوماً على صافي المبيعات. والنسبة النمطية 14.5% .
- هامش الربح من المبيعات *Profit Margin On Sales* : ويحسب بقسمة صافي الدخل بعد الضرائب على المبيعات الصافية، ويعني ما تحصل عليه المنظمة من ربح للدينار الواحد من المبيعات الصافية والنسبة النمطية 5% .

5) نسب التقييم *Valuation Ratios* : تشير إلى كيفية تقييم أسهم المنظمة في سوق رأس المال. وطالما أن القيمة السوقية للأسهم تعكس التأثير الموحد للمخاطرة والعائد فإن نسب التقييم تعد هي المقاييس الشاملة لأداء المنظمة. هذا وإن نسب التقييم المهمة هي نسب الأسعار إلى الأرباح ، ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية.

6) نسب النمو *Growth Ratios* : وهي المؤشرات التي تقيس مدى نمو المنظمة في إطار نمو الإقتصاد الوطني متمثلاً بنمو الدخل القومي، أو نمو القطاع الذي تعمل فيه المنظمات، ومن هذه المؤشرات نمو المبيعات، نمو الدخل الصافي، القيمة المضافة.

- نمو المبيعات *Growth Sales* : وهي نسبة تؤشر المبيعات الصافية المتحققة خلال سنة مالية معينة، بالقياس مع السنة الماضية. وتقاس بقسمة المبيعات الصافية للسنة الحالية على المبيعات الصافية للسنة السابقة مضروباً في **100** مطروحاً من **100**. والنسبة النمطية 7.2%.
- نمو الدخل الصافي *Growth Of Net Income* : ويقاس بقسمة الدخل الصافي للسنة الحالية على الدخل الصافي للسنة السابقة مضروباً في **100** مطروحاً من **100**. والنسبة النمطية **10%** .
- القيمة المضافة *Added Value* : يستخدم هذا المعيار لبيان القيمة المضافة التي سوف تتولـــد من العملية الإنتاجية، ويمكن تعريف القيمة المضافة بأنها قيمة الإنتاج الإجمالي بتكلفة عوامـــل الإنتاج أو بسعر السوق مطروحاً منه المستلزمات السلعية والمستلزمات الخدمية والإنـــدثارات. وتستخدم القيمة المضافة لتقدير مساهمة المنظمة في الدخل القومي.

2-4 العلاقة بين القيمة العادلة والاداء المالي

أن المعلومات التي تقدمها المحاسبة في المؤسسات المالية لابد لها من أن تتمتع بقدر من الشفافية حتى يتمكن المستخدمين من اتخاذ قراراتهم فقد اهتمت العديد من الجهات المهنية مثـــل **Financial Accounting Standards Board (FASB)** و **International Accounting Standards Board (IASB)** بتوفير المعلومات المحاسبية اللازمة لخدمة المؤسسات المالية في العالم ولا سيما تلك المعلومات ذات التأثير على قرارات الاستثمار بهدف تدعيم ثقـــة المـــستثمر فـــي المؤسسات المالية علما أن أي قرار لا يمكن له أن يتم بمعزل عن البيئة المعلوماتية التي تحيط به. وهذا ما تتميز به محاسبة القيمة العادلة من خلال تزويد المستخدمين بمعلومات ملاءمـــة تعكـــس الواقـــع الاقتصادي (Lee, 2006: 665 - 700).

أن المؤشرات المالية هي جزء من المعلومات التي تقدمها المحاسبة والتي تعد من الأدوات التحليلية ذات جاذبية بسبب بساطتها وملائمتها للمستخدم وفي كثير من الأحيان يتم أتحاذ قرارات بناءا علـــى هـــذه العمليات الحسابية التي تتضمن العلاقات بين البيانات المالية، وتتوقف جودة هذه المؤشرات على جودة البيانات التي تستند إليها والمعلومات التي تقارن بها، لذا فان المؤشرات المالية التي تستند إلى الكلفـــة التاريخية تؤدي إلى تشوهات في عملية قياس الأداء وذلك لعدم الأخذ بنظر الحسبان التغيرات الخاصة بالأسعار والذي يؤدي إلى تقديرات غير صحيحة للمركز المالي للمنشاة ومركز الأداء الخـــاص بهـــا (كيسو، 2009: 1316).

إن للتغير في مستويات الأسعار تأثير مباشر على المؤشرات المالية حيث يؤدي إلى صعوبة احتساب المؤشرات المالية وذلك عندما يتم شراء بعض موجودات الوحدة الاقتصادية في فترات أسعار مختلفة ولابد بالطبع إدراج تلك الأصول في قائمة المركز المالي بالأسعار التي تم شراؤها دون أن تعدل

تلك الأسعار لتتلاءم مع التغير في مستوياتها. ونتيجة لذلك فان المؤشرات المالية قد لا تعطي نتائج دقيقة تصلح للمقارنة (القريشي، 2006: 30).

ان فرض ثبات وحـــدة النقد يجعل البيانات المالية المعــدة فـــي فتـــرات تـــسودها معـــدلات الأسعارمرتفعة مضللة في تعبيرها عن حقيقة أداء الوحدة الاقتصادية، هذا مما يفقد المؤشرات الماليـــة المشتقة من تلك البيانات مدلولها، وبالتالي مدى صلاحيتها كأداة لتقييم الأداء الحالي للوحدة الاقتصادية أو اتجاهاتها المستقبلية، أما مبدأ التكلفة التاريخية الذي يعد الحجر الأساس في إعداد البيانات الماليـــة فيفرض على المحاسب إهمال التقلبات السعرية التي تحدث على قيمة الموجودات والمطلوبات، هذا ما ينعكس على مدلول الأرقام التي تظهر في تلك البيانات إذ نجد منها مثلاً الأرقام التي تظهر في قائمـــة الدخل مثلا تعبر عن أنشطة بقيم اقرب ما تكون أسعارها الحاضرة بينما تعد الأرقام التي تظهـــر فـــي الميزانية بشان موجودات ومطلوبات الوحدة الاقتصادية وحقوق الملكية فيها من أسعار تاريخية، فـــان المؤشرات المالية التي ترتبط بين أرقام بيانات قائمة الدخل من جهة وبيانات قائمة المركز المالي من جهة أخرى تفتقد إلى خاصية الاتساق أو لتجانس مما يفقدها الموضوعية والمصداقية ولاسيما خـــلال ظروف التضخم الاقتصادي الجامح (مطر، 2003: 77).

لذا فأن إعداد البيانات المالية وفقاً لمحاسبة القيمة العادلة تحقق مؤشرات مالية تعكـــس بدقـــة الوضع المالي للوحدة الاقتصادية، كما أنها تعزز الشفافية من خلال سماحها بتحديد متطلبات العـــرض والإفصاح للمعلومات المالية والتي تحقق المنفعة الرئيسية للمستخدمين في إدارة وقياس المخاطر وتحديد مقدار رأس المال الذي يجب تكريسه لخطوط الأعمال المتنوعة واتخاذ قراراتهم الاقتصادية المناسبة واستنباط توقعاتهم المستقبلية.

هذا وقد اهتمت دراسات عديدة بقضية دوافع استعمال القيمة العادلة في الفكر المحاسبي، فمثلاً تناولت دراسة (Henderson & Goodwin, 1992) دوافع وأسباب قيام الشركات باستعمال القيمة العادلة لإعادة تقييم أصولها والتي من أهمها توفير قياس أفضل للدخل والمركز المالي للشركة، فضلاً عن تكوين احتياطي يمكن الاعتماد عليه بهدف إصدار أسهم جديدة، وتحسين المؤشرات المالية وخاصة الرافعة المالية ، وكذلك تحسين صورة الإدارة.

ويرى (الدوري، 2000: 347) أن مؤشرات تقييم الأداء المالي تقوم على افتراض أن القوائم المالية تكون لديها قابلية للمقارنة من سنة لأخرى. وهذا ما تتميز به محاسبة القيمة العادلة حيث تحسن إمكانية المقارنة عن طريق توفير أساس منطقي يجعل البنود المتشابهة تبدو كذلك والبنود غير المتشابهة لا تبدو متشابهة، هذا ما يميزها عن الكلفة التاريخية التي تضعف من القابلية للمقارنة عن طريق جعل الأشياء المتشابهة تبدو مختلفة والعكس، هذا يعني ضعف إمكانية المقارنة بين نتائج الأعمال لهذه السنة مع السنوات السابقة للوحدة الاقتصادية والسبب في ذلك اختلاف الظروف الاقتصادية المحيطة لان طريقة القياس هذه تتأثر بالظروف الاقتصادية وكذلك المقارنة بين هذه الوحدة الاقتصادية وأخرى مشابهة لها داخل القطاع نفسه (حماد، 2003: 39).

فعلى الرغم من صعوبات التي تواجه القيمة العادلة إلا أنها تعد الطريقة الأكثر فعالية والطريقة المثلى لعكس الواقع الاقتصادي بشكل أفضل منه بالمقارنة مع التكلفة التاريخية وهذا ما أكده على أن إتباع منهج القيمة العادلة يقدم نتائج أكثر شفافية ومعلومات إضافية تتناسب بشكل أفضل مع أهداف المحاسبة المختلفة وأهمها (Aslanertik, 2009: 17 - 19):

1. تعبر بدقة عن الوضع الحالي للشركة والتي يمكن القول أنها صورة حقيقية وعادلة.

2. تقدم تقارير ذات مؤشرات مالية قابلة للمقارنة والفهم.

3. تقدم تقارير ذات مؤشرات مالية أكثر ملاءمة.

2-5 الدراسات السابقة العربية والأجنبية

2-5-1 الدراسات العربية

- دراسة (المبيضين، 2007) بعنوان: "**تأثير محاسبة القيمة العادلة على ملاءمة وموثوقية البيانات المالية: دراسة تطبيقية على شركات الوساطة المالية الاردنية**".

هدفت إلى معرفة مدى تأثير محاسبة القيمة العادلة في ملاءمة وموثوقية البيانات المالية في شركات الوساطة المالية الأردنية، وخصوصاً أن أساس القياس المحاسبي يعتمد على التكلفة التاريخية، وقد تطرقت الدراسة إلى شرح مختصر لمفهوم القيمة العادلة، وبعض إيجابيات وسلبيات إتباعها، وأهم المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالقيمة العادلة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها إن غالبية أفراد العينة قد أكدوا بأن المعلومات المحاسبية المعدة وفق القيمة العادلة تعد أكثر موثوقية، وملاءمة لمتخذي القرارات في شركات الوساطة المالية وهناك تذبذب في أسعار أسهم الشركات المدرجة في بورصة عمان، وبالتالي يؤدي ذلك إلى تذبذب في تقدير القيمة العادلة.

- دراسة (الطويل، 2008) بعنوان: "**المحاسبة عن القيمة العادلة للأصول المالية لأغراض تعظيم منفعة المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية على شركات التأمين المصرية**".

هدفت إلى قياس القيمة العادلة للأصول المالية بشركات التأمين المصرية من خلال اقتراح نموذج محاسبي متكامل يستند إلى المفاهيم المحاسبية المحددة بهدف استخدامه في تحديد القيمة العادلة

للشركات لأغراض تعظيم منفعة المعلومات المحاسبية. وقد شملت عينة الدراسة ما نسبته (40%) من شركات التأمين المصرية. وتوصلت الدراسة إلى مفهوم مقترح للقيمة العادلة للوحدة لغرض تعظيم منفعة المعلومات المحاسبية، حيث يرى الباحث أن استخدام هذا النموذج المقترح يقدم قياسا مقبولا وعادلا لتلك القيمة بالمقارنة بالنماذج المحاسبية التقليدية التي تم اختبارها طبقا للنموذج المقترح لتلك القيمة العادلة والمستخدم في هذه الدراسة أن النموذج المحاسبي المقترح للدراسة له القدرة على قياس وتحديد القيمة العادلة لشركات التأ مين بصورة ملائمة ودقيقة اعتماداً على المعلومات المحاسبية المتوافرة والمنشورة في التقارير المالية لشركات التأمين.

– دراسة (شعيب وآخرون، 2009) بعنوان: "**دور محاسبة القيمة العادلة في الازمة المالية العالمية: دراسة ميدانية**".

هدفت إلي التعرف على مدى قياس المؤسسة لممتلكاتها عن طريق القيمة العادلة بدلاً من القيمة التاريخية، وفي هذا الإطار طرحت جملة من التساؤلات، تسود الساحة الدولية أزمة مالية عالمية حول تطبيق منهج القيمة العادلة وهل هو عامل مساعد أو سبب الأزمة المالية العالمية الحالية، هل يتم اعتماد مبدأ التكلفة التاريخية أم مبدأ القيمة العادلة وأيهما أكثر ملاءمة في التنبؤ بخطر الإفلاس. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن استخدام منهج القيمة العادلة في قياس قيم الأصول المالية لم يكن هو السبب الرئيس لحدوث الأزمة المالية العالمية وبالتالي لا يجب التوقف عن استخدام منهج القيمة العادلة كعلاج لأثار هذه الأزمة، كما تم التأكيد على أهمية منهج القيمة العادلة من منطلق أنها تلعب دور لا يستهان به في إضفاء الشفافية على عملية الإبلاغ المالي، وفي حالة أن السوق لم يعد نشط يتم استيفاء معلومات القيمة العادلة من المعلومات المتوفرة في الأسواق الأخرى.

– دراسة (القشي وطبايبة، 2009) بعنوان: "**مسؤولية معايير محاسبة القيمة العادلة عن الأزمة المالية العالمية وأثر ذلك على ثقة المستثمرين بالإفصاح المحاسبي**".

هدفت إلى الدفاع عن معايير القيمة العادلة وتبرير عدم صحة اتهامها بأنها تعد من أهم أسباب نشوء الأزمة المالية العالمية، نتيجة تصريح العديد من الجهات بذلك وخصوصاً عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي، ورؤساء مجلس إدارات بنوك وشركات عملاقة، وبدأت مجالس معايير المحاسبة بالوقوف جنباً إلى جنب للدفاع عن معايير القيمة ومقاومة الدعوة للدفاع عن إيقافها وخير دليل على ذلك تكاتف كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها إن اتهام المعايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة بتسبب إحداث الأزمة ما هو سوى اتهام باطل نتج عن التخبط في التحليلات وفشل الاقتصاديين في تحديد واقع الأمور، وممارسة لعبة إلقاء اللائمة هنا وهناك دون دراسة مسبقة مؤكده.

– دراسة (رفاعة، 2010) بعنوان: "**أثر تعليمات مصرف سورية المركزي في التزام البنوك الخاصة بمتطلبات القياس والإفصاح بالقيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: دراسة تطبيقية على مصرف سورية المركزي**".

هدفت إلى التعرف على مدى توافق تعليمات مصرف سورية المركزي مع متطلبات تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية بحسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (القياس والإفصاح) وذلك لتحديد أثر هذه التعليمات في التزام البنوك الخاصة بمتطلبات القياس والإفصاح بالقيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً لهذه المعايير. وقد توصلت إلى وجود العديد من الاختلافات بين متطلبات القياس والإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية في تعليمات مصرف سورية المركزي والمعايير

الدولية لإعداد التقارير المالية، أهمها قياس القيمة العادلة للديون وإعادة تقييمها وتكوين المخصصات، ومعالجة فُروقات القيمة العادلة للاستثمارات المحددة كمتاحة للبيع، ومعالجة الفوائد والعمولات المحتسبة على الديون غير المنتجة. كما أظهرت النتائج أنه نتيجة لهذه الاختلافات فضلاً عن القصور في التعليمات فيما يتعلق بطرائق واعتبارات تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية، فإن التزام البنوك الخاصة بتعليمات مصرف سورية المركزي قد أدى إلى عدم التزامها بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فيما يخص تطبيق القياس والإفصاح بالقيمة العادلة للأدوات المالية.

– دراسة (بشايرة، 2010) بعنوان: "**تطبيق المفاهيم المحاسبية للقيمة العادلة في البنوك الأردنية طبقا لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية**".

هدفت الدراسة إلى التعرف على القيمة العادلة ومفاهيمها وكيفية قياسها والمحاسبة على أساسها والإفصاح عنها. طبقت هذه الدراسة على البنوك الأردنية واعدت استبانة وزعت على محاسبي الإدارة أو المدير المالي لجمع البيانات من اجل تحليلها، وتم استخدام برنامج الرزم الإحصائية SPSS من اجل تحليل البيانات واختبار الفرضيات والتوصل إلى النتائج. وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية أهمها: إن البنوك الأردنية تطبق مفاهيم المحاسبة عن القيمة العادلة المحاسبية في نظامها المحاسبي من حيث القياس طبقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (39) ولا تطبق البنوك الأردنية مفاهيم القيمة العادلة في قياس الالتزامات المالية وإنما تبقيها مقاسة الكلفة التاريخية، وتفصح البنوك الأردنية عن متطلبات الإفصاح التي يقتضيها معيار المحاسبة الدولي رقم (32) عن أثار القيمة العادلة في القياس والمحاسبة عن الحسابات التي تقاس بالقيمة العادلة.

– دراسة (يونس، 2011) بعنوان: "**أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم: دراسة تحليلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**".

هدفت إلى التعرف على أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عائد السهم المتمثل في كل من العائد السوقي والعائد من صافي الدخل من خلال تحليل الجوانب النظرية المرتبطة بالموضوع والأسس العلمية التي تقوم عليها والمعالجات المحاسبية المتعلقة بها. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها إن عائد السهم السوقي يتأثر إيجابياً بكل من صافي الدخل، أرباح الأدوات المالية، الأرباح المقترح توزيعها على المساهمىن، التغير المتراكم في القيمة العادلة، في حين لم يبتأثر عائد السهم السوقي بكل من متغيرات الأرباح الموزعة على المساهمين، رصيد النقد وما في حكمه، بالإضافة إلى تحقيق غالبية الشركات موضوع الدراسة مكاسب حيازة، الأمر الذي انعكس إيجاباً على الأداء المالي لتلك الشركات وبالتالي زيادة عائد السهم من صافي الربح.

– دراسة (المطيري، 2011) بعنوان: "**مدى التزام البنوك التجارية الكويتية في تطبيق معايير القيمة العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية**".

هدفت إلى التعرف على مدى التزام البنوك التجارية الكويتية واستجابتها لمتطلبات تطبيق معايير القيمة العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية في دولة الكويت، وذلك من وجهة نظر المديرين الماليين في البنوك التجارية الكويتية، وكذلك مدققي الحسابات في مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت. وقد توصلت إلى أن البنوك التجارية الكويتية تلتزم في تطبيق الاعتراف المحاسبي للقيم العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية، كما أن البنوك التجارية الكويتية تلتزم في تطبيق

الإفصاح المالي للقيم العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية.

– دراسة (شتيوي، 2012) بعنوان: "**دراسة للعلاقة بين محاسبة القيمة العادلة ونقص سيولة السوق وعدوى الأزمات المالية بالتطبيق على القطاع المصرفي السعودي**".

سعت الدراسة لفحص العلاقة بين المحاسبة على أساس القيمة العادلة وزيادة الخطر الشامل في القطاع المصرفي، كما سعت لاختبار تأثير نقص سيولة السوق على العلاقة بين المحاسبة على أساس القيمة العادلة وزيادة الخطر الشامل، بالإضافة لذلك، تقوم الدراسة باختبار الفرضية القائلة بأن الشركات التي تتمتع بخصائص معينة تكون أكثر تأثراً بالخطر الشامل المرتبط بالتوجه العام المتزايد إلى استخدام المحاسبة على أساس القيمة العادلة. تحديداً، يختبر الباحث فرضية أن البنوك الأكثر تأثراً بالخطر الشامل المرتبط بالتوجه العام المتزايد إلى استخدام المحاسبة على أساس القيمة العادلة هي البنوك التي تتمتع بما يلي: (1) نسبة أكبر من الأصول والالتزامات المعلن عنها بالقيمة العادلة (مدى توجه البنك لتطبيق المحاسبة على أساس القيمة العادلة)، (2) مستويات منخفضة من رأس المال النظامي. ولاختبار فرضية ارتباط عدوى الأزمات بين البنوك بالتوجه المتزايد إلى استخدام محاسبة القيمة العادلة، تم استخدام نسبة مجموع كل الأصول والالتزامات التي يتم الاعتراف بها أو الإفصاح عنها، من قبل كل البنوك في العينة، إلى مجموع أصول تلك البنوك كمؤشر لمدى التوجه إلى استخدام محاسبة القيمة العادلةــ وقد كشفت الدراسة عن وجود علاقة بين زيادة التوجه العام إلى استخدام محاسبة القيمة العادلة، وتفشي عدوى الأزمات بين البنوكــ حيث تزداد عدوى الأزمات بين البنوك أكثر خلال فترات نقص سيولة السوقــ بالإضافة لذلك، كشف تحليل القطاع المستعرض للبنوك عن مزيد من انتقال عدوى الأزمات المالية، المرتبطة باستخدام محاسبة القيمة العادلة إلى

البنوك (أ) التي تعاني من ضعف نسبة كفاية رأس المال، و(ب) التي تتضمن قائمة مركزها المالي نسبة أكبر من الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة. ويعتقد الباحث أن ما توصلت إليه الدراسة سيكون محل اهتمام صناع القرار والجهات النظامية.

– دراسة (السعبري ومردان، 2012) بعنوان: "**القيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية**".

هدفت لدراسة العلاقة بين معلومات القيمة العادلة ومؤشرات الأداء المالي وذلك من اجل تسليط الضوء على مشاكل القياس القائمة على التكلفة التاريخية لكونها تمهد الطريق في ضرورة التوجه نحو منهج القيمة العادلة في القياس المحاسبي، والتعريف بمحاسبة القيمة العادلة بشكل عام من خلال تحليل الجوانب النظرية المرتبطة بالموضوع والأسس العلمية التي تقوم، وتحليل العلاقة بين استعمال القيمة العادلة ومؤشرات الأداء المالي. وزعت الأستبانة على مجموعة من الأكاديميين والوسطاء الماليين (المحللين والمنظمون) محاسبي الشركات للحصول على المعلومات اللازمة لمعرفة مدى تأثير القيمة العادلة في مؤشرات الأداء المالي، وقد بلغت الأستبانة الموزعة على عينة (100) استمارة من مجتمع البحث البالغ (160) فرد. استرد منها (72) موزعة على (32) من التدريسيين في التعليم العالي والمختصين في المحاسبة و(18) وسيط مالي، و(30) منظم من محاسب الشركات. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أبرزها أن محاسبة القيمة العادلة للأصول المالية لها أثر جوهري في مؤشرات الأداء المالي، وأن الأخذ بمعايير محاسبة القيمة العادلة يجعل من البيانات المالية أداة مهمة بيد الإدارة لتقدير مؤشرات الأداء المالي للشركة بمنظور اقتصادي مستقبلي لارتباط هذه المؤشرات بالحاضر والمستقبل أكثر من ارتباطها بالماضي.

– دراسة (الآغا، 2013) بعنوان: "**أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية على البنوك المحلية في فلسطين**".

هدفت الدراسة إلى معرفة أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين. ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم الاعتماد على البيانات الأولية والثانوية من خلال تصميم استبانه تتناسب مع هذا الغرض، حيث تم توزيع (100) استبانه، ومن ثم استرداد (80) استبانه من مجتمع الدراسة الذي يتكون من مدراء البنوك والفروع، والمدراء الماليين والمدققين الداخلين، ورؤساء الأقسام، والمحاسبين، في البنوك المحلية العاملة في فلسطين. وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي وتحليل متغيرات الدراسة واختبار فرضياتها. وكان من أهم نتائج الدراسة أن القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة يؤثر بشكل إيجابي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المتمثلة في الملاءمة، والموثوقية، والقابلية للفهم، والقابلية للمقارنة، وذلك في حالة توافر الأسواق المالية الكفوءه والنشطة، والمقومات الثقافية في المجتمع المالي، والكوادر الفنية المؤهلة للتعامل مع قياس القيمة العادلة في فلسطين. وتعتبر معلومات القيمة العادلة مقياساً لدى مستخدمي التقارير المالية حيث أنها تعكس حقيقة المركز المالي للمنشأة وتوفر معلومات ذات جودة عالية لأداء البنوك في السوق المالي. ويعتبر القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة مؤشراً في مجال التحليل المالي، حيث يوفر معلومات عن تطورات الأداء المصرفي بشكل يعكس حقيقة الأوضاع السائدة.

– دراسة (النجار، 2013) بعنوان: "**أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية: دراسة تطبيقية من وجهة نظر مدققي الحسابات والمديرين الماليين**".

هدفت الدراسة الى بيان أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، وتحديد مدى وجود مشكلات ومعوقات تواجه تطبيق محاسبة القيمة العادلة لدى الشركات المساهمة العامة الفلسطينية. وقد طبقت الدراسة على عينة من مدققي الحسابات الخارجيين، والمديرين الماليين للشركات المساهمة العامة. وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج منها أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات المساهمة العامة الفلسطينية يزيد من درجة موثوقية وملاءمة المعلومات الواردة في قوائمها المالية، وأن تطبيق محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات المساهمة العامة يواجه العديد من المعوقات منها عدم توافر أسواق نشطة ملاءمة لقياس القيمة العادلة لكثير من الأصول في فلسطين. وخلصت الدراسة الى مجموعة من التوصيات منها: ضرورة قيام الجهات المشرفة على أداء السوق المالي الفلسطيني بالعمل الجاد بشكل متواصل على استحداث كافة الاجراءات والخطوات الادارية والتنظيمية والتشريعية التي من شأنها زيادة كفاءة السوق المالي ليعكس أسعار عادلة للأوراق المالية المتداولة.

2-5-2 الدراسات الاجنبية

- دراسة (Carroll *et al.*, 2005) بعنوان:

"The Reliability of Fair Value versus Historical Cost Information: Evidence from Closed-end mutual Funds".

هدفت إلى مقارنة نتائج تطبيق كل من محاسبة القيمة العادلة والتكلفة التاريخية للسندات المالية التي تملكها صناديق الاستثمار لعدد محدود من المساهمين الذين يقومون بإعداد قوائمهم المالية بالقيمة العادلة والبحث فيما إذا كانت القيمة العادلة للسندات تقدم معلومات أكثر موثوقية وأكثر ملاءمة من التكلفة التاريخية، وتوصلت الدراسة إلى أن القيمة العادلة للسندات المالية تقدم معلومات ذات موثوقية للمستثمرين.

- دراسة (Milburn, 2008) بعنوان:

"The Relationship between Fair Value, Market Value, and Efficient Markets".

هدفت إلى اختبار العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة والقيمة السوقية، وكفاءة السوق المالي. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها إن وجود الكفاءة والعقلانية في الأسواق المالية يسهم في توفير إطار مفاهيمي مناسب لقياس القيمة العادلة ويمكن الاستناد إلى القيمة السوقية لتحديد القيمة العادلة للأصول والالتزامات شريطة أن تكون الأسواق نشطة وكفوءة، لأن القيمة السوقية لا تمثل القيمة العادلة إلا إذا كانت الأسواق كفوءة وعقلانية ونشطة وإن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يسهم بدوره في جعل الأسواق أكثر عقلانية وكفاءة.

- دراسة (Al-Khadash & Abdullatif, 2009) بعنوان:

"Consequences of Fair Value Accounting for Financial Instruments in Developing Countries: The Case of the Banking Sector in Jordan".

هدفت إلى تحليل أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على الأداء المالي للشركات وعائد السهم من الأرباح، وقد شملت الدراسة القوائم المالية للبنوك التجارية والاستثمارية الأردنية من عام 2002 إلى عام 2006 وتمت المقارنة بين النتائج المحاسبية المنشورة باستخدام القيمة العادلة وتلك المحسوبة باستخدام التكلفة التاريخية لنفس السنوات. وأظهرت نتائج الدراسة أن الأداء المالي للمصارف يتأثر بشكل كبير بسبب تقويم الأدوات المالية بالقيمة العادلة، حيث كانت هناك قيمة موجبة عالية جدا لعائد السهم من الأرباح عند تطبيق القيمة العادلة مقارنة بالعائد عند حذف مكاسب أو خسائر حيازة الأدوات المالية.

- دراسة (Rodriguez et al., 2011) بعنوان:

"Assessing the Impact of Fair-Value Accounting on Financial Statement Analysis: A Data Envelopment Analysis Approach".

هدفت إلى تقييم أثر محاسبة القيمة العادلة على تحليل القوائم المالية من خلال إعتماد مدخل تحليل البيانات المختومة. وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من خلال الحصول على التقارير المالية السنوية لعينة من شركات التأمين الاسبانية. وقد تم تجميع البيانات ذات العلاقة بالعوائد والمصروفات والموجودات من قوائم الموازنة وقوائم الدخل. وبعد تحليل بيانات الدراسة توصلت الدراسة غلى العديد من النتائج أبرزها أن هناك تأثير لمحاسبة القيمة العادلة على جودة تحليل القوائم المالية.

- دراسة (Chea, 2011) بعنوان:

"Fair Value Accounting: It's Impacts on Financial Reporting and How It Can Be Enhanced to Provide More Clarity and Reliability of Information for Users of Financial Statements".

هدفت إلى تعرف أثر محاسبة القيمة العادلة على التقارير المالية بالإضافة إلى بيان كيف أن محاسبة القيمة العادلة تعزز من التزود بمعلومات أكثر وضوحاً ومعولية لمستخدمين القوائم المالية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع منهج تحليل المحتوى من خلال الإعتماد على (22) مرجعاً بين كتاب ومقالة. وبعد تحليل مضامين كل دراسة توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها أن محاسبة القيمة العادلة تؤثر بشكل إيجابي على التقارير المالية بالإضافة إلى أن محاسبة القيمة العادلة تعزز من وضوح ومعولية المعلومات لمستخدمي القوائم المالية.

- دراسة (Liao, 2013) بعنوان:

"The Impact of Fair-value-accounting on the Relevance of Capital Adequacy Ratios: Evidence from Taiwan".

هدفت إلى تعرف اثر محاسبة القيمة العادلة على ملائمة نسب كفاية راس المال من خلال أخذ دليل من تايوان. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام بيانات البنوم في تايوان وللفترة من عام 2004 ولغاية عام 2010. وبعد تحليل بيانات الدراسة المعتمدة توصلت الدراسة إلى إلى العديد من النتائج ابرزها أن محاسبة القيمة العادلة تؤثر على ملائمة نسب كفاية رأس المال في بنوك تايوان محل الدراسة.

- دراسة (Rfaah, 2014) بعنوان:

"The Impact of Fair Value Application for Financial Instruments on Financial Stocks Returns: Empirical Study on Emerging Amman Stock Exchange".

هدفت إلى تعرف أثر تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الاسهم المالية في بورصة عمان للاوراق المالية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال الإعتماد على بيانات عينة من البنوك المسجلة في سوق عمان المالي والبالغ عددها (10) بنوك وللفترة بين 2008 ولغاية 2012. وبعد تحليل بيانات البنوك محل الدراسة واستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج ابرزها وجود تأثير دال احصائياً لتطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الاسهم المالية للبنوك المسجلة في بورصة عمان للاوراق المالية.

2-6 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها تناولت موضوع أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي على شركات التأمين الأردنية، ولدورها البارز في دعم الاقتصاد الوطني، حيث يمكن إيضاح أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، بالآتي:

- **من حيث هدف الدراسة:** إختلفت اهداف الدراسات السابقة العربية منها والاجنبية من حيث العلاقة والتأثير وتحديد الاهمية، فيما تعنى الدراسة الحالية بالتعرف على أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الاردنية.
- **من حيث بيئة التطبيق:** إذ يلاحظ من الدراسات السابقة تعدد بيئات التطبيق فمنها كانت في البيئة العربية من جهة ومن جهة اخرى طبقت في صناعة الخدمات والصناعات الإنتاجية، وكذلك الحال بالنسبة للدراسات الأجنبية. أما في الدراسة الحالية فقد تم التطبيق على بيئة الأردن وخصوصاً بيئة شركات التأمين الاردنية ذات الطابع الخدمي.
- **من حيث بيئة المعرفة:** رفد المكتبة العربية بدراسات حديثة حول هذه الدراسة المهمة.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

الفصل الثالث

منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

3-1 تمهيد

هدفت الدراسة الحالية إلى بيان أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية وعليه، فإن الفصل الحالي يتضمن منهج الدراسة المتبع، ومجتمع الدراسة وعينتها، وأدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات، والمعالجات الإحصائية المستخدمة.

3-2 منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، فعلى صعيد المنهج الوصفي تم إجراء المسح المكتبي، والاطلاع على الدراسات والبحوث النظرية والميدانية؛ لأجل بلورة الأسس والمنطلقات التي يقوم عليها الإطار النظري، والوقوف عند أهم الدراسات السابقة التي تشكل رافداً حيوياً في الدراسة، أما على صعيد البحث التحليلي؛ فقد تم إستخدام القوائم المالية للشركات عينة الدراسة لجمع وتحليل البيانات والمعلومات حول متغيرات الدراسة المعتمدة، إذ يعد المنهج الوصفي التحليلي الأكثر ملائمة في تحقيق أهداف الدراسة الحالية (الفرا ومقداد، 2004).

3-3 مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من كافة شركات التأمين في المملكة الاردنية الهاشمية والبالغ عددها (28) شركة بأستثناء شركات التامين ذات الصبغه الاسلاميه . أما عينة الدراسة فتتكون من شركات التأمين الأردنية فقط باستثناء شركات التأمين ذات الصبغة الإسلامية والواقعة ضمن العاصمة الاردنية عمان والتي يزيد رأسمالها عن عشرة ملايين دينار أردني والبالغ عددها (8) شركة. والجدول (3-1) يبين أسماء تلك.

جدول (3-1)

أسماء شركات التأمين الأردنية عينة الدراسة

ت	اسم الشركة	سنة التأسيس	رأس المال
1	التأميــــــن الاردنيـــــة	1951	30 مليون
2	الشـــــرق الاوسط للتأمــيــن	1962	21 مليون
3	المنارة للتأمين	1973	21 مليون
4	النســـر العربـــي للتأميـــن	1976	10 مليون
5	الأردن الدولية للتامين	1996	18.15 مليون
6	الشرق العربي للتأمين	1996	17.5 مليون
7	المتوسط والخليج للتأمين	2007	10 مليون
8	الاولـــــى للتأميـــــن	2008	24 مليون

المصدر: الإتحاد الأردني لشركات التأمين (http://www.joif.org).

3-4 مصادر الحصول على المعلومات

لتحقيق أهداف الدراسة لجأت الباحثة إلى استخدام مصدرين أساسيين لجمع المعلومات، وهما:

المصادر الثانوية: حيث توجهت الباحثة في معالجة الإطار النظري للدراسة إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والاجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الانترنت المختلفة. وكان هدف الباحثة من اللجوء للمصادر الثانوية في الدراسة، التعرف على الأسس والطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت في موضوعات الدراسة الحالية.

المصادر الاولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة تم اللجوء إلى جمع البيانات الأولية من خلال القوائم المالية للشركات عينة الدراسة كأدوات رئيسة للدراسة وللفترة من 2011 ولغاية 2013.

3-5 الأساليب الإحصائية المستخدمة

للاجابة عن اسئلة الدراسة واختبار فرضياتها أعتمدت الباحثة الأساليب الإحصائية التالية:

- اختبار Kolmogorov-Smirnov test (K-S test)، وذلك للتحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات.
- المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لتحديد الأهمية النسبية لمتغيرات الدراسة وفقراتها.
- تحليل الإنحدار المتعدد والبسيط Multiple & simple Regression Analysis لبيان تأثير محاسبة القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي.

3-6 إختبار التحقق من ملائمة البيانات للتحليل الإحصائي

لإغراض التحقق من موضوعية نتائج الدراسة فقد تم إجراء اختبار Kolmogorov-Smirnov test (K-S test)، وذلك للتحقق من خلو بيانات الدراسة من المشاكل الاحصائية التي قد تؤثر سلباً على نتائج اختبار فرضيات الدراسة، ويشترط هذا الاختبار توفر التوزيع الطبيعي في البيانات. وبعكس ذلك ينشأ إرتباط مزيف غير حقيقي بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، وبالتالي يفقد الإرتباط قدرته الظاهرة محل الدراسة أوالتنبؤ بها، والجدول (3-2) يوضح معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة.

جدول (3-2)

التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

الرقم	المتغير	K-S test	Sig.*	النتيجة
1	التغير في صافي الدخل	0.603	0.860	يتبع التوزيع الطبيعي
2	التغير في أرباح الأدوات المالية	1.186	0.120	يتبع التوزيع الطبيعي
3	التغير المتراكم في القيمة العادلة	0.471	0.980	يتبع التوزيع الطبيعي
4	التغير في الأرباح الموزعة على المساهمين	0.524	0.947	يتبع التوزيع الطبيعي
5	الاداء المالي	0.989	0.282	يتبع التوزيع الطبيعي

ملاحظة: *دالة احصائياً عند مستوى (0.05) فأكثر.

وبالنظر إلى الجدول (3−2) وعند مستوى دلالة (0.05) فأكثر فإنه يتبين أن توزيع المتغيرات جميعها كان طبيعياً. حيث كانت نسب التوزيع الطبيعي لكل الإجابات أكبر من (0.05) وهو المستوى المعتمد في المعالجة الإحصائية لهذه الدراسة.

الــفــصل الرابع

تحليل البيانات وإختبار الفرضيات

4-1 تمهيد

4-2 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

4-3 نتائج إختبار فرضيات الدراسة

الـــفـــصل الرابع

تحليل البيانات وإختبار الفرضيات

4-1 تمهيد

يستعرض هذا الفصل نتائج التحليل الإحصائي للمتغيرات المعتمدة في الدراسة من خلال عرض المؤشرات الإحصائية الآولية من خلال المتوسطات الحسابية لكل متغيرات الدراسة، كما يتناول الفصل اختبار فرضيات الدراسة والدلالات الإحصائية الخاصة بكل منها.

4-2 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

لوصف محاسبة القيمة العادلة (التغير في صافي الدخل، التغير في أرباح الأدوات المالية، التغير المتراكم في القيمة العادلة، التغير في الأرباح الموزعة على المساهمين) لشركات التأمين الأردنية محل الدراسة لجأت الباحثه إلى استخدام البيانات المالية لكل متغير والمعدل لثلاث سنوات ، كما هو موضح بالجداول (4-1)؛ (4-2)؛ (4-3)؛ (4-4)؛ (4-5).

يشير الجدول (4-1) إلى التغير في صافي الدخل للشركات محل الدراسة. حيث تراوحت بين (464.517 و3.657). بمعدل عام مقداره (1.322). وكان أعلى تغير في صافي الدخل لشركة التأمين الأردنية بمعدل بلغ (3.657) فيما كان أدنى معدل تغير في صافي الدخل لشركة الأردن الدولية للتأمين وبمعدل بلغ (626.159).

جدول (4-1)

صافي الدخل لشركات التأمين محل الدراسة بالمليون دينار

ت	الشركة	العام			المعدل
		2011	2012	2013	
1	التأميـــــن الاردنيـــــة	2.335	4.210	4.428	3.657
2	الشـــــرق الاوسط للتأمــيــن	1.212	748.508	1.239	1.066
3	المنارة للتأمين	449.543	4.018	314.553	1.594
4	النســـــر العربـــــي للتأميـــــن	762.992	1,143	1.433	1.112
5	الأردن الدولية للتامين	923.066	291.860	663.551	626.159
6	الشرق العربي للتأمين	1,473	1,173	1,438	1.361
7	المتوسط والخليج للتأمين	1,806	165.436	117.314	695.250
8	الاولـــــى للتأميـــــن	485.722	544.913	362.917	464.517
	المعدل العام				**1.322**

المصدر: اعداد الباحثه وفقاً لبيانات القوائم المالية للشركات

كما يشير الجدول (4-2) إلى معدل التغير في أرباح الأدوات المالية لشركات التأمين محل الدراسة. حيث تراوحت معدلات التغير في أرباح الأدوات المالية لشركات التأمين محل الدراسة بين (89.588 و22.033). بمعدل عام مقداره (3.633). إذ جاءت في المرتبة الأولى من حيث معدل التغير في أرباح الأدوات المالية شركة النســـــر العربـــــي للتأميـــــن بمعدل بلغ (22.033)، فيما حصلت شركة المتوسط والخليج للتأمين على المرتبة الأخيرة من حيث معدل التغير في أرباح الأدوات المالية بوسط مقداره (89.588).

جدول (4-2)

التغير في أرباح الأدوات المالية لشركات التأمين محل الدراسة بالمليون دينار

ت	الشركة	العام			المعدل
		2011	2012	2013	
1	التأميـــــن الاردنيـــــة	1.916	3.209	1.980	2.368
2	الشـــــرق الاوسط للتأمـــيـــن	1.371	302.511	1.376	1.016
3	المنارة للتأمين	166.542	174.682	72.717	137.980
4	النســـر العربـــي للتأميـــن	21.459	5.400	39.240	22.033
5	الأردن الدولية للتامين	327.582	412.188	932.002	557.257
6	الشرق العربي للتأمين	2.852	1.916	3.787	2.851
7	المتوسط والخليج للتأمين	173.749	10.261	84.754	89.588
8	الاولـــــى للتأميـــــن	14.987	14.527	14.868	14.794
	المعدل العام				**3.633**

المصدر :اعداد الباحثه وفقاً لبيانات القوائم المالية للشركات

ويظهر الجدول (4-3) إلى معدل التغير المتراكم في القيمة العادلة لشركات التأمين محل الدراسة. حيث تراوحت معدلات التغير المتراكم في القيمة العادلة لشركات التأمين محل الدراسة بين (133.156 و 2.546). بمعدل عام مقداره (715.783). إذ جاءت في المرتبة الأولى من حيث معدل التغير المتراكم في القيمة العادلة شركة الشرق العربي للتأمين بمعدل بلغ (2.546)، فيما حصلت شركة الأولى للتأميـــــــن على المرتبة الأخيرة من حيث معدل التغير المتراكم في القيمة العادلة بوسط مقداره (133.156).

جدول (4-3)

التغير في المتراكم في القيمة العادلة لشركات التأمين محل الدراسة بالمليون دينار

ت	الشركة	العام 2011	2012	2013	المعدل
1	التأميـــــن الاردنيــــة	274.466	1.260	1.591	1.041
2	الشــــرق الاوسط للتأمـــيـــن	536.160	1.100	307.114	647.758
3	المنارة للتأمين	264.730	79.421	58.895	134.348
4	النســـر العربـــي للتأميـــن	514.832	1.032	170.940	572.590
5	الأردن الدولية للتامين	188.716	114.112	339.607	214.145
6	الشرق العربي للتأمين	1.696	2.783	3.159	2.546
7	المتوسط والخليج للتأمين	412.280	436.292	463.231	437.267
8	الاولـــــى للتأميـــــن	42.305	146.734	210.431	133.156
	المعدل العام				**715.783**

المصدر:اعداد الباحثه وفقاً لبيانات القوائم المالية للشركات

الجدول (4-4) يبين معدل التغير في الأرباح الموزعة على المساهمين لشركات التأمين محل الدراسة. حيث تراوحت معدلات التغير في الأرباح الموزعة على المساهمين لشركات التأمين محل الدراسة بين (494.348 و 2.619) بمعدل عام مقداره (1.080). إذ جاءت في المرتبة الأولى من حيث معدل التغير في الأرباح الموزعة على المساهمين شركة التأمين الأردنية بمعدل بلغ (2.619)، فيما حصلت شركة الأردن الدولية للتامين على المرتبة الأخيرة من حيث معدل التغير في الأرباح الموزعة على المساهمين بوسط مقداره (494.348).

جدول (4-4)

التغير في الأرباح الموزعة على المساهمين لشركات التأمين محل الدراسة بالمليون دينار

ت	الشركة	العام			المعدل
		2011	2012	2013	
1	التأميـــــن الاردنيـــــة	2.335	4.210	1.312	2.619
2	الشـــــرق الاوسط للتأمـــيـــن	1.212	1.200	748.508	1.053
3	المنارة للتأمين	770.345	930.002	974.114	891.487
4	النســـر العربـــي للتأميـــن	1.000	750.000	1.100	950.000
5	الأردن الدولية للتامين	516.000	733.312	233.732	494.348
6	الشرق العربي للتأمين	1.001	875.000	1.310	1.062
7	المتوسط والخليج للتأمين	1.365	90.057	224.164	559.740
8	الاولــــــى للتأميــــــن	1.440	720.000	875.000	1.011
	المعدل العام				**1.080**

المصدر :اعداد الباحثه وفقاً لبيانات القوائم المالية للشركات

أما فيما يتعلق بالأداء المالي من حيث صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، فيبين الجدول (4-5) معدلات التغير في الأداء المالي من حيث صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية لشركات التأمين محل الدراسة، حيث تراوحت بين (506.739 و 1.902). بمعدل عام مقداره (1.233). إذ جاءت في المرتبة الأولى شركة الشرق الأوسط للتأمين بمعدل بلغ (1.902)، فيما حصلت شركة الشرق العربي للتأميـــــــــن على المرتبة الأخيرة من حيث معدل التغير في الأداء المالي من حيث صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية بوسط مقداره (506.739).

جدول (4-5)

صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية لشركات التأمين محل الدراسة بالمليون دينار

ت	الشركة	العام			المعدل
		2011	2012	2013	
1	التأميــــن الاردنيـــة	-	1.837	2.212	1.349
2	الشـــرق الاوسط للتأمـين	994.321	2.430	2.283	1.902
3	المنارة للتأمين	1.911	1.180	155.047	1.082
4	النســر العربـي للتأميـن	1.475	1.561	2.490	1.842
5	الأردن الدولية للتامين	131.541	1.447	2.497	1.358
6	الشرق العربي للتأمين	-	782.978	737.241	506.739
7	المتوسط والخليج للتأمين	380.696	429.518	1.040	616.738
8	الاولـــى للتأميـــن	531.762	2.197	914.091	1.214
	المعدل العام				**1.233**

المصدر :اعداد الباحثه وفقاً لبيانات القوائم المالية للشركات

4-3 نتائج إختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسة

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة (التغير في صافي الدخل، التغير في أرباح الأدوات المالية، التغير المتراكم في القيمة العادلة، التغير في الأرباح الموزعة على المساهمين) في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد للتحقق من أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة (التغير في صافي الدخل، التغير في أرباح الأدوات المالية، التغير

المتراكم في القيمة العادلة، التغير في الأرباح الموزعة على المساهمين) في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية، وكما هو موضح بالجدول (4 ــ 6).

جدول (4 ــ 6)

نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد لتأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية

المتغير التابع	(R) الارتباط	(R^2) معامل التحديد	F المحسوبة	DF درجات الحرية		Sig* مستوى الدلالة	β معامل الانحدار		T المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة
تحسين الأداء المالي	0.456	0.208	13.016	بين المجاميع	4	0.000	التغير في صافي الدخل	0.410	4.838	0.000
				البواقي	3		التغير في أرباح الأدوات المالية	0.399	4.762	0.000
							التغير المتراكم في القيمة العادلة	0.333	3.407	0.001
				المجموع	7		التغير في الأرباح الموزعة على المساهمين	0.232	2.408	0.018

*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يوضح الجدول (4 ــ 6) أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة (التغير في صافي الدخل، التغير في أرباح الأدوات المالية، التغير المتراكم في القيمة العادلة، التغير في الأرباح الموزعة على المساهمين) في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية. إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذي دلالة إحصائية تطبيق محاسبة القيمة العادلة (التغير في صافي الدخل، التغير في أرباح الأدوات المالية، التغير المتراكم في القيمة العادلة، التغير

في الأرباح الموزعة على المساهمين) في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية، إذ بلغ معامل الارتباط R (0.456) عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.208)، أي أن ما قيمته (0.208) من التغيرات في الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية ناتج عن التغير في تطبيق محاسبة القيمة العادلة (التغير في صافي الدخل، التغير في أرباح الأدوات المالية، التغير المتراكم في القيمة العادلة، التغير في الأرباح الموزعة على المساهمين)، كما بلغت قيمة درجة التأثير β (0.410) للتغير في صافي الدخل، (0.399) للتغير في أرباح الأدةات المالية، (0.333) للتغير المتراكم في القيمة العادلة، (0.232) للتغير في الارباح الموزعة على المساهعمين.

وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى الإهتمام بتطبيق محاسبة القيمة العادلة (التغير في صافي الدخل، التغير في أرباح الأدوات المالية، التغير المتراكم في القيمة العادلة، التغير في الأرباح الموزعة على المساهمين) يؤدي إلى زيادة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية بقيمة (0.410) للتغير في صافي الدخل، (0.399) للتغير في أرباح الأدةات المالية، (0.333) للتغير المتراكم في القيمة العادلة، (0.232) للتغير في الارباح الموزعة على المساهعمين. ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت (13.016) وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). وهذا يؤكد عدم صحة قبول الفرضية الرئيسة الثانية، وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية)، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة (التغير في صافي الدخل، التغير في أرباح الأدوات المالية، التغير المتراكم في القيمة العادلة، التغير في الأرباح الموزعة على المساهمين) في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

وللتحقق من تأثير كل متغير من متغيرات محاسبة القيمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية، تم تقسيم الفرضية الرئيسة الثانية إلى أربعة فرضيات فرعية وكما يلي:

HO_1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتغير في صافي الدخل في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط وتحليل التباين للتحقق من أثر التغير في صافي الدخل في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية، وكما هو موضح بالجدول (4 ــ 7).

الجدول (4 ــ 7)

استخدام تحليل الانحدار البسيط وتحليل التباين للتحقق من أثر التغير في صافي الدخل في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية

المتغير التابع	(R) الارتباط	(R^2) معامل التحديد	F المحسوبة	DF درجات الحرية		Sig* مستوى الدلالة	β معامل الانحدار	T المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة
الأداء المالي	0.640	0.409	77.657	الإنحدار	1	0.000	0.640	8.812	0.000
				البواقي	6				
				المجموع	7				

إذ يوضح الجدول (4 ــ 7) أثر التغير في صافي الدخل في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية. إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للتغير في صافي الدخل في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية ، إذ بلغ معامل الارتباط R (0.640) عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.409)، أي أن ما قيمته (0.409) من التغيرات في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية ناتج عن التغير في صافي الدخل، كما بلغت قيمة درجة التأثير β (0.640) وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى الإهتمام بالتغير في صافي الدخل يؤدي إلى زيادة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية بقيمة (0.640). ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت (77.657) وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بالإضافة إلى

دلالة قيمة T المحسوبة والبالغة (8.812). وهذا يؤكد عدم صحة قبول الفرضية الفرعية الأولى، وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية)، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على: وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للتغير في صافي الدخل في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

HO_2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتغير في أرباح الأدوات المالية في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط وتحليل التباين للتحقق من أثر التغير في أرباح الأدوات المالية في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية، وكما هو موضح بالجدول (4 ــ 8).

الجدول (4 ــ 8)

استخدام تحليل الانحدار البسيط وتحليل التباين للتحقق من أثر التغير في أرباح الأدوات المالية في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية

المتغير التابع	(R) الارتباط	(R^2) معامل التحديد	F المحسوبة	DF درجات الحرية		Sig* مستوى الدلالة	β معامل الانحدار	T المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة
الأداء المالي	0.608	0.369	65.615	الإنحدار	1	0.000	0.608	8.100	0.000
				البواقي	6				
				المجموع	7				

إذ يوضح الجدول (4 ــ 8) أثر التغير في أرباح الأدوات المالية في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية. إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للتغير في أرباح الأدوات المالية في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية ، إذ بلغ معامل الارتباط R (0.608) عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.369)، أي أن ما قيمته (0.369) من التغيرات في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية ناتج عن التغير في أرباح الأدوات المالية، كما بلغت قيمة درجة التأثير β (0.608) وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى الإهتمام بالتغير في أرباح الأدوات المالية يؤدي إلى زيادة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية بقيمة (0.608). ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت (65.615) وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بالإضافة إلى دلالة قيمة T المحسوبة والبالغة (8.100). وهذا يؤكد عدم صحة قبول الفرضية الفرعية الثانية، وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية)، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للتغير في أرباح الأدوات المالية في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

HO_3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتغير المتراكم في القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط وتحليل التباين للتحقق من أثر التغير المتراكم في القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية، وكما هو موضح بالجدول (4 ــ 9).

الجدول (4 ــ 9)

استخدام تحليل الانحدار البسيط وتحليل التباين للتحقق من أثر التغير المتراكم في القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية

المتغير التابع	(R) الارتباط	(R^2) معامل التحديد	F المحسوبة	DF درجات الحرية		Sig* مستوى الدلالة	β معامل الانحدار	T المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة
الأداء المالي	0.627	0.393	72.651	الإنحدار	1	0.000	0.627	8.524	0.000
				البواقي	6				
				المجموع	7				

إذ يوضح الجدول (4 ــ 9) أثر التغير المتراكم في القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية. إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للتغير المتراكم في القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية ، إذ بلغ معامل الارتباط R (0.627) عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.393)، أي أن ما قيمته (0.393) من التغيرات في تحسين الأداء المالي لشركات

التأمين الأردنية ناتج عن التغير المتراكم في القيمة العادلة، كما بلغت قيمة درجة التأثير β (0.627) وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى الإهتمام بالتغير المتراكم في القيمة العادلة يؤدي إلى زيادة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية بقيمة (0.627). ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت (72.651) وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بالإضافة إلى دلالة قيمة T المحسوبة والبالغة (8.524). وهذا يؤكد عدم صحة قبول الفرضية الفرعية الثالثة، وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية)، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للتغير المتراكم في القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

HO_4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتغير في الأرباح الموزعة على المساهمين في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط وتحليل التباين للتحقق من أثر التغير في الأرباح الموزعة على المساهمين في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية، وكما هو موضح بالجدول (4 ــ 10).

الجدول (4 ــ 10)

استخدام تحليل الانحدار البسيط وتحليل التباين للتحقق من أثر التغير في الأرباح الموزعة على المساهمين في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية

المتغير التابع	(R) الارتباط	(R^2) معامل التحديد	F المحسوبة	DF درجات الحرية		Sig* مستوى الدلالة	β معامل الانحدار	T المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة
الأداء المالي	0.600	0.360	62.928	الإنحدار	1	0.000	0.600	7.933	0.000
				البواقي	6				
				المجموع	7				

إذ يوضح الجدول (4 ــ 10) أثر التغير في الأرباح الموزعة على المساهمين في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية. إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للتغير في الأرباح الموزعة على المساهمين في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية، إذ بلغ معامل الارتباط R (0.600) عند مستوى ($\alpha \leq$ 0.05). أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.360)، أي أن ما قيمته (0.360) من التغيرات في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية ناتج عن التغير في الأرباح الموزعة على المساهمين، كما بلغت قيمة درجة التأثير β (0.600) وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى الإهتمام بالتغير في الأرباح الموزعة على المساهمين يؤدي إلى زيادة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية بقيمة (0.600). ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت (62.928) وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بالإضافة إلى دلالة

قيمة T المحسوبة والبالغة (7.933). وهذا يؤكد عدم صحة قبول الفرضية الفرعية الرابعة، وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية)، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للتغير في الأرباح الموزعة على المساهمين في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

الــفــصل الخامس

النتـــــــائج والتوصيات

5-1 تمهيد

5-2 النتائج

5-3 التوصيات

الــفــصل الخامس

النتـــــــائج والتوصيات

5-1 تمهيد

في ضوء التحليل الذي تم في الفصل الرابع لنتائج التحليل الإحصائي للمتغيرات المعتمدة في الدراسة، فإن هذا الفصل يتناول عرضاً لمجمل النتائج التي توصلت إليها الباحثة، كإجابة عن الأسئلة التي تم طرحها في الفصل الأول من هذه الدراسة والتي مثلت مشكلتها والفرضيات التي بنيت عليها، وعلى ضوء هذه النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية قدمت الباحثة عددا من التوصيات، ويمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة وفق ما تم التوصل إليه من خلال نتائج التحليل الإحصائي بما يلي.

5-2 النتائج

1. تراوح معدل التغير في صافي الدخل للشركات محل الدراسة بين (464.517 ــ 3.657). بمعدل عام مقداره (1.110).
2. تبين أن معدل التغير في أرباح الأدوات المالية لشركات التأمين محل الدراسة تراوح بين (89.588 ــ 22.033) بمعدل عام مقداره (633. 3).
3. بينت النتائج أن معدل التغير المتراكم في القيمة العادلة لشركات التأمين محل الدراسة تراوح بين (133.156 ــ 2.546) بمعدل عام مقداره (715.783).
4. اظهرت النتائج أن معدل التغير في الأرباح الموزعة على المساهمين لشركات التأمين محل الدراسة تراوح بين (494.348ــ 2.619). بمعدل عام مقداره (1.080).

5. وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة (التغير في صافي الدخل، التغير في أرباح الأدوات المالية، التغير المتراكم في القيمة العادلة، التغير في الأرباح الموزعة على المساهمين) في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

6. وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للتغير في صافي الدخل في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

7. وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للتغير في أرباح الأدوات المالية في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

8. وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للتغير المتراكم في القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

9. وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للتغير في الأرباح الموزعة على المساهمين في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

وهذه النتائج تتفق ونتيجة دراسة (المبيضين، 2007) التي بينت بأن المعلومات المحاسبية المعدة وفق القيمة العادلة تعد أكثر موثوقية، وملاءمة لمتخذي القرارات في شركات الوساطة المالية وهناك تذبذب في أسعار أسهم الشركات المدرجة في بورصة عمان، وبالتالي يؤدي ذلك إلى تذبذب في تقدير القيمة العادلة. كما تتفق ونتيجة دراسة (يونس، 2011) التي بينت إن عائد السهم السوقي يتأثر إيجابياً بكل من صافي الدخل، أرباح الأدوات المالية، الأرباح المقترح توزيعها على المساهمىن، التغير المتراكم في القيمة العادلة، في حين لم يتأثر عائد السهم السوقي بكل من متغيرات الأرباح الموزعة على المساهمين، رصيد النقد وما في حكمه، بالإضافة إلى تحقيق غالبية

الشركات موضوع الدراسة مكاسب حيازة، الأمر الذي انعكس إيجاباً على الأداء المالي لتلك الشركات وبالتالي زيادة عائد السهم من صافي الربح. وتتفق أيضاً ونتيجة دراسة (السعبري ومردان، 2012) التي توصلت بأن محاسبة القيمة العادلة للأصول المالية لها أثر جوهري في مؤشرات الأداء المالي، وأن الأخذ بمعايير محاسبة القيمة العادلة يجعل من البيانات المالية أداة مهمة بيد الإدارة لتقدير مؤشرات الأداء المالي للشركة بمنظور اقتصادي مستقبلي لارتباط هذه المؤشرات بالحاضر والمستقبل أكثر من ارتباطها بالماضي.

كما وتتفق أيضاً ونتيجة دراسة (Rodriguez et al., 2011) التي اكدت بأن هناك تأثير لمحاسبة القيمة العادلة على جودة تحليل القوائم المالية. وتتفق أيضاً ونتيجة دراسة (Chea, 2011) التي بينت بأن محاسبة القيمة العادلة تؤثر بشكل إيجابي على التقارير المالية بالإضافة إلى أن محاسبة القيمة العادلة تعزز من وضوح ومعولية المعلومات لمستخدمي القوائم المالية. وتتفق مع نتيجة دراسة (Rfaah, 2014) التي اكدت على وجود تأثير دال احصائياً لتطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الاسهم المالية للبنوك المسجلة في بورصة عمان للاوراق المالية.

5-3 التوصيات

بعد أن تمت معالجة مشكلة الدراسة واختبار فرضياتها ضمن إطارين نظري وتحليلي، في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة الحالية، توصي الباحثة بمايلي:

1. أهمية المحافظة على استمرارية تطبيق محاسبة القيمة العادلة ومتابعة ما يطرأ بشأنها من تطورات في المعايير الدولية من قبل الشركات التأمين الأردنية محل الدراسة.
2. العمل ترسيخ مفهوم تطبيقات محاسبة القيمة العادلة وخصائصها وطرق قياسها لدى العاملين في مجال المحاسبة عن الأدوات المالية بشركات التأمين الأردنية محل الدراسة.
3. العمل على ترسيخ ثقافة محاسبة القيمة العادلة من خلال إصدار معيار خاص بذلك يتلاءم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي الأردني بحيث تتضمن تحديد طرق واضحة حول آلية قياس القيمة العادلة للاستثمارات المالية بالأردن.
4. الاهتمام بتطوير أداء المحاسبين في شركات التأمين الأردنية محل الدراسة مهنيا بتطبيق محاسبة القيمة العادلة من خلال الاهتمام بالتأهيل المهني لهم في الإدارات المالية لشركات التأمين الأردنية محل الدراسة وبخاصة معدي التقارير المالية وذلك من خلال عقد دورات تدريبية متخصصة في المعايير المحاسبية وبشكل خاص المعايير المتعلقة بالقيمة العادلة.
5. العمل على الاهتمام بعملية التحليل المالي لما لها من دور فاعل في بيان الوضع المالي للشركات محل الدراسة فضلا عن دوره في ترشيد قرارات الاستثمار من خلال ما تحمله عملية التحليل من دلالات مهمة، وعدم الاعتماد على المؤشرات الأولية للبيانات المالية المنشورة فقط.

6. إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية حول أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة علـــى جميـــع الشركات الصناعية المدرجة في السوق المالي الاردني من خلال سلسلة زمنية لسنوات تتمتـــع باستقرار نسبي في أسعار السوق.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية

1. إدريس، وائل محمد صبحي والغالبي، طاهر محسن منصور، (2009)، "**أساسيات الاداء وبطتقة التقييم المتوازن: الجزء الاول**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمتن: الأردن.

2. الأغا، تامر بسام (2013)، "أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية على البنوك المحلية في فلسطين"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الإسلامية، غزة: فلسطين.

3. بشايرة، محمد محمود (2010)، "تطبيق المفاهيم المحاسبية للقيمة العادلة في البنوك الأردنية طبقا لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية"، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، العدد الرابع والعشرون: 229 ـــ 249.

4. الحاج، أحمد وعقلي، محمد (2010)، "القيمة العادلة وأثرها على القوائم المالية"، **بحث غير منشور**، جامعة دمشق سوريا.

5. –حماد، طارق عبد العال (2003)، "**موسوعة معايير المحاسبة الدولية**"، الجزء الثالث، الادوات المالية، الاستثمارات والمشتقات المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية.

6. حماد، طارق عبد العال (2006)، "**موسوعة معايير المحاسبة الدولية**"، الجزء الثالث، الادوات المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية: مصر.

7. حمدي، فله ونوبلي، نجلاء (2010)، " استخدام القيمة العادلة لتحقيق متطلبات الحوكمة"، **الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**، 6 ـــ 7 مـــايو، بـــسكرة، الجزائر.

8. خوري، نعيم سابا (2004)، "القيمة العادلة والنمو الاقتصادي"، **المؤتمر العلمي المهني السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين.**

9. رفاعة، تامر مزيد (2010)، "أثر تعليمات مصرف سورية المركزي في التزام البنوك الخاصة بمتطلبات القياس والإفصاح بالقيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً للمعايير الدوليـــة لإعـــداد التقـــارير المالية: دراسة تطبيقية على مصرف سورية المركزي"، **مجلة جامعة دمـــشق للعلـــوم الاقتـــصادية والقانونية**، المجلد السادس والعشرون، العدد الأول.

10. الزعبي، يامن خليل (2005)، "القياس المحاسبي المستند إلى القيمة السوقية العادلة وأهميتـــه للشركات المساهمة الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان: دراسة ميدانية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة اليرموك، اربد: الأردن.

11. زهران، عماد (2005)، "مشكلات القياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية في ضوء المعايير المحاسبية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، جامعـــة عـــين شمس، مصر.

12. السعافين، هيثم (2005)، "معايير المحاسبة الدولية المعدلة والمعايير الدولية للإبلاغ المـــالي"، **ورشة عمل مهنية الجلسة الثانية**، 28 ـــ 29 أيلول، عمان: الأردن.

13. السعبري، ابراهيم عبد موسى، ومردان، زيد عائد (2012)، "القيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية"، **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية**، المجلد الثامن، العدد الخامس والعشرون: 225 ــ 228.

14. شتيوي، أيمن أحمد (2012)، " دراسة للعلاقة بين محاسبة القيمة العادلة ونقص سيولة السوق وعدوى الأزمات المالية بالتطبيق على القطاع المصرفي السعودي"، **المجلة العربية للعلوم الإدارية**، المجلد التاسع عشر، العدد الأول.

15. شعيب، وآخرون (2009)، "دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية"، **الملتقى العلمي الدولي تحت شعار الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة عباس فرحات ــ سطيف، الجزائر.

16. صالح، رضا ابراهيم (2009)، "اثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجبد 46، العدد الثاني.

17. صلاح، حواس (2008)، "التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي"، **أطروحة دكتوراه غير منشورة.**

18. الطويل، سحر (2008)، "المحاسبة عن القيمة العادلة للأصول المالية لأغراض تعظيم منفعة المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية على شركات التأمين المصرية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة قناة السويس، مصر.

19. العابدي، راشد مصطفى (2009)، "مدي حاجة معايير المحاسبة والمراجعة السعودية لتبني القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح والمراجعة بالقوائم المالية: دراسة تحليلية مقارنة"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الملك سعود.

20. عبد العال، طارق (2004)، "**المحاسبة عن القيمة العادلة**"، جامعة عين شمس، القاهرة.

21. عدس، نائل، ونور، عبد الناصر (2006)، "القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة: دراسة لإستطلاع رأي المحاسبون القانونيون الأردنيون"، **بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع تحت شعار "القيمة العادلة والإبلاغ المالي" تحت رعاية جمعية المحاسبيين القانونيين الردنيين بالتعاون مع التحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب،** 13 و 14 أيلول، عمان: المملكة الأردنية الهاشمية.

22. الغالبي، طاهر محسن منصور، وإدريس، وائل محمد صبحي (2009)، "**الإدارة الاستراتيجي: منظور منهجي متكامل**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.

23. الفرا، ماجد، ومقداد، محمد (2004)، "**مناهج البحث العلمي والتحليل الإحصائي في العلوم الإدارية**"، دار المقداد للطباعة الاولى للنشر، غزة: فلسطين.

24. القشي، ظاهر، وطبايبة، سليمة (2009)، "مسؤولية معايير محاسبة القيمة العادلة عن الأزمة المالية العالمية وأثر ذلك على ثقة المستثمرين بالإفصاح المحاسبي"، **بحث مقدم إلى مؤتمر "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، المنعقد في جامعة سطيف في الجزائر،** خلال الفترة: 20 و 21 أكتوبر

25. كيسو، دونالد، ويجانيت، جيري (2009)، "**المحاسبة المتوسطة**"، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية.

26. المبيضين، أحمد (2007)، "تأثير محاسبة القيمة العادلة على ملائمة وموثوقية البيانات المالية في شركات الوساطة المالية الأردنية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الأردنية، عمان: الأردن.

27. مطارنة، غسان فلاح، وبشايرة، محمد محمود (2006)، "مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بالمحاسبة عن الاستثمار في الأسهم والسندات في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم39 : دراسة ميدانية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22 العدد الثاني: 131 ــــ 180.

28. مطر، محمد والسويطي، موسى، (2007)، "أثر استخدام منهج القياس بالقيمة العادلة على إدارة الأرباح وعدالة البيانات المالية"، مجلة المدقق، العدد 69 ، 70.

29. المطيري، منصو فيحان دعسان (2011)، "مدى التزام البنوك التجارية الكويتية في تطبيق معايير القيمة العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الشرق الأوسط، عمان: الأردن.

30. نايف، أسعد كاظم (2007)، "العلاقة بين إدارة المعرفة والمقدرة الجوهرية وأثرها على الاداء الاستراتيجي"، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية: العراق.

31. النجار، جميل حسن (2013)، "أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة علـــى موثوقيـــة وملاءمـــة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية: دراسة تطبيقية من وجهة نظر مدققي الحسابات والمديرين الماليين"، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، المجلد التاسع، العـــدد الثالث: 465 ـــ 493.

32. يونس، خالد عبد الرحمن جمعة (2011)، "أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات الماليـــة على عوائد الأسهم: دراسة تحليلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق الماليـــة"، **رســـالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الشرق الأوسط، عمان: الأردن.

ثانيا: المراجع الأجنبية

Achim, M.V., & Borlea, S.N. (2014). Analysis and Diagnosis of Financial Performances in Romanian Construction Industry. ***International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences***, 4(2), pp. 146-159.

Al-Khadash, H.A., & Abdullatif, M. (2009). Consequences of Fair Value Accounting for Financial Instruments in Developing Countries: The Case of the Banking Sector in Jordan. ***Jordan Journal of Business Administration***, 5(4), pp. 533-551.

Alkhatib, A., & Harsheh, M. (2012). Financial Performance of Palestinian Commercial Banks. ***International Journal of Business and Social Science,*** 3(3), pp. 175-184.

Allen, R.S., & Helms, M.M. (2006). Linking Strategic Practices and Organizational Performance to Porter's Generic Strategies. ***Business Process Management Journal***, 12(4), pp. 433-454.

Armstrong, M. (2006). ***Performance Management: Key Strategies and Practical Guidelines***, (3rd ed.), Kogan Page Limited, U.K.

Aslanertik, B.E. (2009). Fair Value Considerations during the Current Financial Crisis. ***EconAnadolu: Anadolu International Conference in Economics***.

Carroll, T.J., Linsmeier, T.J., & Petroni, K.R. (2003). The Reliability of Fair Value Versus Historical Cost Information: Evidence from Closed and Mutual Funds. ***Journal of Accounting, Auditing and Finance***, 18(1), pp. 1-24.

Chea, A.C. (2011). Fair Value Accounting: It's Impacts on Financial Reporting and How It Can Be Enhanced to Provide More Clarity and Reliability of Information for Users of Financial Statements", ***International Journal of Business and Social Science***, 2(20), pp. 12-19.

Heffernan, S., & Xiaoqing, F. (2010). Determinants of Financial Performance in Chinese Banking. ***Applied Financial Economics***, 20(20), pp. 1585-1600.

Horngren, T.C., Foster, G., & Dater. S. (2006). ***Gost Accounting A Managerial Emphasis***, Prentice- Hall, U.S.A.

Lee, Y., Petron, K., & Sheen, M. (2006). Financial Reporting Quality, and Comprehensive Income Reporting Choices: The Case of Property-Liability Insurers. Available at SSRN: http://ssrn.com/abstract=450660.

Liao, P. (2013). The Impact of Fair-value-accounting on the Relevance of Capital Adequacy Ratios: Evidence from Taiwan. ***Managerial Finance***, 39(2), pp. 133-154.

Lynch, R. (2006). ***Corporate Strategy***, (4th ed.), England: Prentice-Hall.

Milburn, J.A. (2008). The Relationship between Fair Value, Market Value, and Efficient Markets. ***Accounting Perspectives***, 7(4), pp. 293- 316.

Poster, Theodore H. & Streib, Gregory (2005). Elements of Strategic Planning and Management in Municipal Government: Status After Two Decades. Public Administration Review, 65(1), pp: 45-56.

Rfaah, T.M. (2014). The Impact of Fair Value Application for Financial Instruments on Financial Stocks: Empirical Study on Emerging Amman Stock Exchange. ***Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business***, 5(9), 193-205.

Rodriguez, P.G., John, S., Magda, S., Margarita, T., & Immaculda, V. (2011). Assessing the Impact of Fair-Value Accounting on Financial Statement Analysis: A Data Envelopment Analysis Approach. ***Abacus***, 47(1), pp. 61-84.

Sing, T.Y., & Meng, S.C. (2005). Fair Value Accounting Relevance, Reliability and Progress in Malaysia. *Working Paper*, pp. 1-16.

Wheelen, T., & Hunger, D. (2008). ***Strategic Management and Business Policy***, (11th ed.), Pearson: Prentice Hall, Upper Saddle River, U.S.A.

الملاحق

ملحق رقم (1)

نتائج التحليل الإحصائي لإختبار فرضيات الدراسة

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة (التغير في صافي الدخل، التغير في أرباح الأدوات المالية، التغير المتراكم في القيمة العادلة، التغير في الأرباح الموزعة على المساهمين) في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.456[a]	.208	-.585-	111.88367

a. Predictors: (Constant), Sumd, Sumc, Sumb, Suma

Model		df	F	Sig.
1	Regression	4	13.016	.000[b]
	Residual	3		
	Total	7		

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	77.127	85.175		.906	.416
	Suma	-.189-	.303	.410	4.838	.000
	Sumb	.031	.127	.399	4.762	.000
	Sumc	-.158-	.579	.333	3.407	.001
	Sumd	.317	.367	.232	2.408	.018

a. Dependent Variable: Per

HO1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتغير في صافي الدخل في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية عند مستوى دلالة ($\alpha \le 0.05$).

Model	R	R Square
1	.640[a]	.409

Model		df	F	Sig.
1	Regression	1	77.657	.000[b]
	Residual	6		
	Total	7		

Model	Standardized Coefficients	t	Sig.
	Beta		
Suma	.640	8.812	.000

HO2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتغير في أرباح الأدوات المالية في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية عند مستوى دلالة ($\alpha \le 0.05$).

Model	R	R Square
1	.608[a]	.369

Model		df	F	Sig.
1	Regression	1	65.615	.000[b]
	Residual	6		
	Total	7		

Model	Standardized Coefficients	t	Sig.
	Beta		
Suma	.608	8.100	.000

HO_3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتغير المتراكم في القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

Model	R	R Square
1	.627[a]	.393

Model		df	F	Sig.
1	Regression	1	72.651	.000[b]
	Residual	6		
	Total	7		

Model	Standardized Coefficients	t	Sig.
	Beta		
Suma	.627	8.524	.000

HO_4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتغير في الأرباح الموزعة على المساهمين في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

Model	R	R Square
1	.600[a]	.360

Model		df	F	Sig.
1	Regression	1	62.928	.000[b]
	Residual	6		
	Total	7		

Model	Standardized Coefficients	t	Sig.
	Beta		
Suma	.600	7.933	.000